بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

موازنة

الحكومة الاتحادية

للعام المالي 2022م

ديسمبر 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالي :

(آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين امنوا منكم وانفقوا لهم اجر كبير)

صدق الله العظيم

سورة الحديد – الاية (7)

المحتويات

البيان	رقم الصفحة
الاداء الفعلي التقديري لموازنة العام 2021م	3-18
تمهيد	4
أهم التحديات التي واجهت تنفيذ موازنة العام 2021م	5-6
أهم السياسات الإقتصادية والمالية والإجراءات التي تم تنفيذها فى موازنة العام المالى 2021م	6
المؤشرات الإقتصادية الكلية	7-9
الأداء المالى لموازنة العام 2021م	10-17
تسوية متأخرات ديون السودان على المؤسسات الدولية للإستفادة من مبادرة الدول المثقلة بالديون (HIPC)	17-18
مشروع موازنة الحكومة الاتحادية للعام 2022م	50-19
مقدمة	20-21
اولا:المرجعيات	22
ثانيا: المبادئ والمرتكزات الأساسية لإعداد موازنة العام المالي 2022م	22-23
ثالثا :التحديات التي تواجه موازنة العام 2022م	24
رابعا :السياسات والاجراءات لموازنة العام 2022م وفقا لمحاور وأولويات الفترة الانتقالية	25-31
آفاق الإقتصاد العالمى 2020 - 2022م	32-33
مؤشرات الاقتصاد السودانى	34-36
تقديرات موازنة الحكومة الاتحادية لعام 2022م	37-48
أبرز محاور الانفاق لموازنة العام 2022م	48-50
الخاتمة	51

الاداء الفعلي التقديري لموازنة العام 2021م

تمهيد :

- شهدت البلاد خلال العام 2021م تحولا كبيرا في السياسات الاقتصادية وفي منهجية إدارة الاقتصاد ، والإنفتاح على العالم الخارجي، مما نتج عنه إستقطاب مقدر من الموارد المالية والعينية لدعم برامج الإصلاح بهدف تحقيق التعافي الاقتصادي.
- وقد واجه تنفيذ الموازنة منذ الأشهر الأولى من العام 2021م العديد من التحديات حيث بدأ واضحا إستمرار الضغوط التضخمية وإرتفاع معدلات نمو الكتلة النقدية وإنخفاض سعر صرف العملة الوطنية وزيادة حجم عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات مما إضطر الإدارة الاقتصادية إلى إتخاذ بعض السياسات والإجراءات من أهمها توحيد سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار وإلغاء العمل بنظام الدولار الجمركي وتحرير منتجات البنزين والجازولين وزيادة فئات إستهلاك الكهرباء.
- بنهاية النصف الأول من العام 2021م وبعد تسوية متأخرات السودان مع المؤسسات التمويلية الدولية وأهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي أصبح السودان مؤهلا للإستفادة من مبادرة الهيبك (HIPC) .
- كما تم الإتفاق على برنامج التسهيل الإئتمانى الممدد مع صندوق النقد الدولي لمدة 39 شهرا والذي تضمن حزمة من الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد السوداني .
- مما لاشك فيه أن بعض بنود الموازنة قد تاثرت جراء تلك الإصلاحات الاقتصادية مما ترتب عليه تعديل موازنة العام 2021م في الربع الثالث من العام مع إصدار حزمة من القرارات في مجال تعظيم الإيرادات ومعالجة الدعم وتوفيق أوضاع الوحدات غير المدرجة بالموازنة وإلزام الهيئات العامة والشركات الحكومية بتجويد أداء موازناتها بما يحقق كفاءة إستخدام الموارد وتحقيق فوائض مالية لدعم الموازنة.
- تم تنفيذ الموازنة في ظل جميع هذه التعقيدات بالإضافة إلى العديد من التحديات و نجحت وزارة المالية في مواجهتها والقيام بدورها في مجال

تــوفير وحشــد المــوارد الداخليــة والخارجيــة وزيــادة الإيــرادات وضــبط الإنفــاق العام و الوفاء بالإلتزامات المالية الحتمية وبعض البرامج التنموية الحرجة.

أهم التحديات التي واجهت تنفيذ موازنة العام 2021م :

تحديات المالية العامة:

- ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتعدد الإعفاءات.
- الرسوم الإدارية لا تبنى على التكلفة الحقيقية لتقديم الخدمات.
- الخلل الإداري والتشغيلي للهيئات العامة والشركات الحكومية وضعف مساهمتها في الإيرادات القومية.
- زيادة التحويلات للولايات نتيجة لعدم تطوير إيراداتها الذاتية وضعف التحصيل.
- التوسع في أجهزة الدولة وأثره في زيادة الصرف الجاري.
- الزيادة في حجم دعم السلع خاصة القمح ، الدواء ، الكهرباء والمواد البترولية .
- تراكم إستحقاقات تكلفة القروض الخارجية وأرباح شهامة والضمانات.
- الإستثناءات الممنوحة لبعض الوحدات بالصرف من إيرادتها الذاتية.
- القوانين الخاصة لبعض الوحدات والتي تسمح لها بتعديل الأجور والمرتبات والإمتيازات بعد اجازة الموازنة العامة.

تحديات القطاع النقدي:

- إرتفاع معدلات التضخم.
- عدم إستقرار سعر الصرف وتأثير ذلك على إرتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي يمتد الأثر إلى مجمل الأداء الاقتصادي.
- محدودية وعدم فعالية أدوات إدارة السيولة الكلية.
- التوسع النقدي الناتج عن سداد الضمانات والتعهدات الأخرى بالنقد الأجنبي.
- ضعف رؤوس أموال المصارف التجارية وتوسع مساهمات البنك المركزي في رؤوس أموال المصارف الحكومية المتخصصة والتجارية.

تحديات القطاع الخارجي :

- توفير موارد النقد الأجنبي لمقابلة الإحتياجات الضرورية .
- تحويلات السودانيين العاملين بالخارج والتي تاثرت بمحدودية شبكات المراسلة في دول المهجر وبطء إندماج المصارف المحلية في منظومة الدفع العالمية والإقليمية.
- الإستثمار الأجنبي المباشر حيث يعتبر غياب المعلومات والبيانات عن الإستثمار الأجنبي واحد من أهم تحديات هذا القطاع والتي تعتمد عليها كل الدراسات والسياسات التصحيحية والتطويرية.

أهم السياسات الاقتصادية والمالية والإجراءات التي تم تنفيذها في موازنة العام المالي 2021م:

- زيادة كفاءة التحصيل ورفع مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي.
- إلغاء بعض الإعفاءات الجمركية والضريبية وتوسيع المظلة الضريبية أفقيا.
- توفير الدعم المالي والقانوني واللوجستي للوحدات الإيرادية (ديوان الضرائب والإدارة العامة للجمارك) للمساعدة في تنفيذ مهامهم لزيادة التحصيل ورفع الجهد المالي والضريبي.
- رفع الدعم عن البنزين والجازولين كليا وبيع المنتجات الأخرى بسعر التكلفة عدا الفيرنس وغاز الطبخ.
- توحيد سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي لكافة المعاملات.
- بدء إصلاح نظام إدارة المالية العامة بهدف زيادة وتحريك مصادر الإيرادات المحلية (الإيرادات الضريبية ورسوم السلع والخدمات) بعد رفع الدعم وتوحيد سعر الصرف.
- زيادة الإنفاق على برامج شبكة الضمان والحماية الإجتماعية لتخفيف الآثار السالبة لسياسات الإصلاح الاقتصادي.
- البدء في تعزيز الحوكمة الاقتصادية وزيادة الشفافية خاصة في الشركات المملوكة للحكومة لزيادة الإيرادات العامة.
- زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات التنمية وبرامج السلام وجائحة كورونا وطوارئ الخريف.

المؤشرات الاقتصادية الكلية

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للعام 2021م حوالي 16,093 مليار جنيه بمعدل نمو 0.5% مقارنة بمعدل نمو سالب (1.6) % في العام 2020م،بسبب الاغلاق التام نتيجة لجائحة كورونا . عليه بلغت مساهمة القطاع الزراعي 28.9 % والقطاع الخدمي 56.7% والقطاع الصناعي 14.4 % الذي تأثر بصورة ملحوظة بسياسات الإغلاق بالإضافة الى التراجع المستمر فى إنتاج وأسعار النفط.

معدل التضخم:

إرتفع متوسط معدل التضخم إرتفاعا قياسيا حيث بلغ حوالي 359.7% ويعزى ذلك إلى تأثير جائحة كورونا وبداية تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت رفع الدعم عن سلعتي الجازولين والبنزين وتوحيد سعر الصرف تدريجيا وقد ادت هذه الاجراءات الاصلاحية إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار في بداية فترة الإصلاح وقد أدت لاحقا إلى خفض معدل التضخم الشهري حيث بلغ حوالي 300% خلال شهر ديسمبر2021م .

سعر الصرف الرسمي:

سجل متوسط سعر الصرف خلال العام 2021م حوالي 371.38 جنيه/دولار وذلك فى إطار السياسة النقدية المتبعة (سعر الصرف المرن المدار) والتي هدفت إلى إستقرار أسعار الصرف نتيجة لسياسات إصلاح وتوحيد سعر الصرف الرسمي مع سعر السوق الموازي والتي بدأت خلال شهر فبراير 2021م .

عرض النقود:

إرتفع عرض النقود بنهاية العام 2021م إلى 3,739.4 مليار جنيه بمعدل نمو 171.3 %مقارنة بنفس الفترة من العام 2020م وذلك نتيجة لزيادة التمويل المقدم للوحدات الحكومية من الجهاز المصرفي وتوحيد سعر الصرف الذي إنخفض من 55 جنيه في العام 2020م إلى 440 جنيه في العام 2021م ، حيث تأثر معدل نمو عرض النقود لزيادة المستوى العام للأسعار .

ميزان المدفوعات:

إنخفض العجز فى الميزان التجاري من 5.1 مليار دولار للعام 2020م إلى حوالي 1.9 مليار دولار للعام 2021م بنسبة إنخفاض 63% نتيجة لزيادة الصادرات إلى 5.0 مليار بنسبة زيادة 33.1% وإنخفاض الواردات إلى 7.0 مليار بنسبة إنخفاض 21.1% عن العام 2020م وزيادة التحويلات المصرفية الخارجية وتدفق تحويلات المنح والقروض الخارجية اثر إصلاح سياسات القطاع الخارجي وسياسة سعر الصرف.

الحساب الجاري:

إنخفض العجز في الحساب الجاري من 5.8 مليار دولار خلال العام 2020م إلى 0.99 مليار دولار بمعدل 83.0%، ويعزى ذلك لتحسن موقف التحويلات الخارجية والتسهيلات التجارية بعد إصلاح سياسة سعر الصرف بالإضافة لإنخفاض العجز في الميزان التجاري.

الحساب الرأسمإلى والمالى:

ارتفع صافي تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل من 4.7 مليار دولار خلال العام 2020م إلى 2.1 مليار دولار خلال العام 2021م بمعدل 56.5%.

والجدول رقم (1) يوضح مؤشرات الاقتصاد الكلي للموازنة المعدلة لعام 2021م.

جدول رقم (1)

مؤشرات الاقتصاد الكلي للموازنة المعدلة لعام 2021م

مليون جنيه

البيان	الوحدة/النسبة	العام 2021م (فعلى/تقديرى)
الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية	مليار جنيه	**16,093.41**
الناتج المحلى بالاسعار الثابتة	مليار جنيه	**35.5**
معدل النمو الحقيقى	%	**0.5**
مساهمة القطاع الزراعى	%	**28.9**
مساهمة القطاع الصناعى	%	**14.4**
مساهمة قطاع الخدمات	%	**56.7**
متوسط معدل التضخم	%	**359.7**
عرض النقود	مليار جنيه	**3,739.7**
معدل نمو عرض النقود	%	**171.7**
إجمالي الايرادات العامة والمنح الاجنبية	مليار جنيه	**1,411.9**
إجمالي الايرادات العامة والمنح الاجنبية من الناتج	%	**%8.8**

البيان	الوحدة/النسبة	العام 2021م (فعلى/تقديرى)
المحلى الاجمالي		
إجمالي الانفاق العام	مليار جنيه	**1456.1**
إجمالي الانفاق العام من الناتج المحلى الاجمالى	%	**%9.0**
العجز من الناتج المحلى الاجمالى	%	**%-0.3**
الصادرات	مليار دولار	**5059.9**
الواردات	مليار دولار	**7030.4**
الميزان التجارى	مليار دولار	**-1970.5**
الحساب الجارى	مليون دولار	**-990.4**
الميزان الكلى	مليون دولار	**1347.6**
معدل نمو الاستثمار الكلى	%	**%50.2**

الأداء المالي لموازنة العام 2021م

بلغ الاداء الفعلي التقديري للإيرادات العامة خلال العام 2021م حوالي 1,411.9 مليار جنيه بينما بلغ الإنفاق العام حوالي 1,456.1 مليار جنيه (منها 1,397.4 مليار جنيه صرف جاري وحوالي 58.7 مليار صرف تنموي) بعجز كلي قدره 44.2 مليار جنيه يمثل نسبة 0.3 % من الناتج المحلى الإجمالي للعام 2021م والذي تم تمويله من الإستدانة من النظام المصرفى (بنك السودان المركزي والبنوك التجارية).

والجدول رقم (2) يوضح ذلك :

جدول رقم (2)

ملخص الاداء الفعلي / التقديري للعام 2021م

مليون جنيه

البيان	الاداء الفعلي 2020م	اعتمادات العام 2021م المعدلة	الفعلي/ التقديري 2021م	الأداء %
الإيرادات العامة	263,746	2,474,525	1,411,921	%57
المصروفات	442,602	2,407,308	1,397,420	%58
صافي رصيد التشغيل	**-178,857**	**67,217**	14,501	%22
صافي إقتناء الأصول غير المالية (التنمية)	5,262	314,417	58,718	%19
العجز الكلي	**-184,119**	**-247,200**	44,217-	%18
تمويل العجز (صافى تحمل الخصوم)	**184,119**	**247,200**	44,217	%18
صافي اقتناء الاصول المالية	317	23,111	1,451	6%
أدوات التمويل الداخلية	183,643	124,668	64,470	52%
التمويل الخارجى	793	145,643	-18,802	-13%

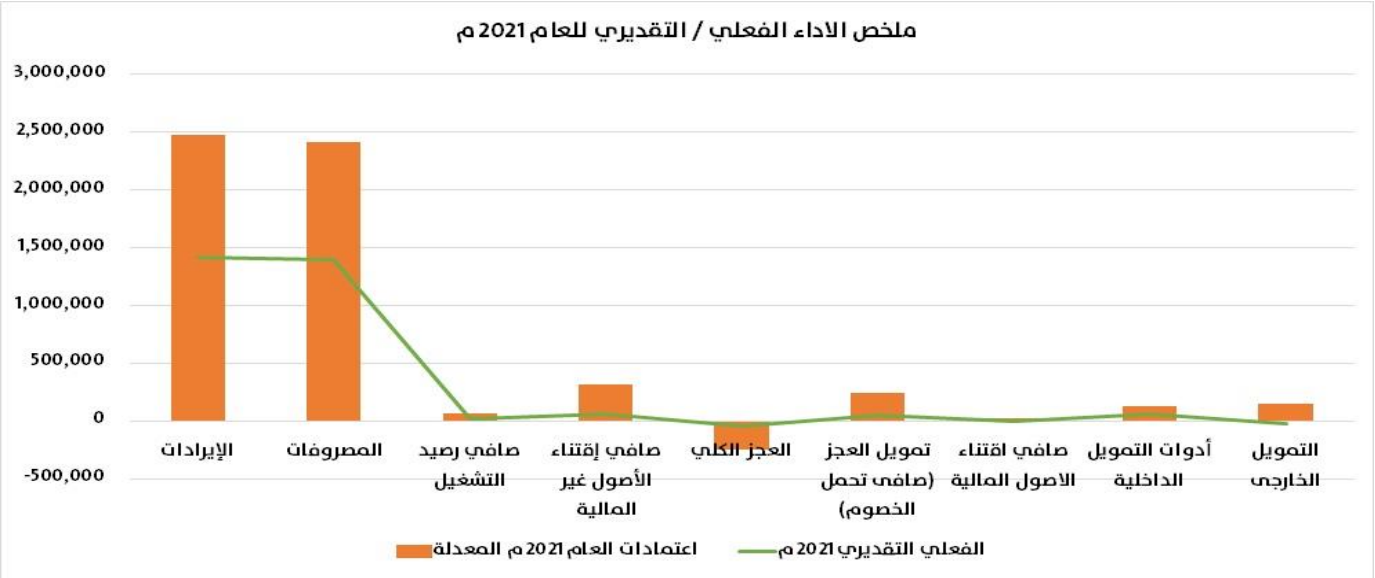

اولا: الإيرادات العامة والمنح الأجنبية

بلـغ الأداء الفعلي/التقـديرى للإيـرادات العامـة والمـنح الأجنبيـة 1,411.9 مليـار جنيـه بنسـبة أداء 57% مـن إعتمـادات الموازنـة المعدلـة تمثـل حـوالي 8.8% مـن الناتج المحلي الإجمالي .

الإيرادات الضريبية:

بلـغ الأداء الفعلي/التقـديرى للإيـرادات الضـريبية خـلال العـام 2021م مبلـغ 631.8 مليـار جنيـه بنسـبة أداء 80 % مـن الـربط السـنوي للضـرائب وتمثـل45% مـن إجمـالي الإيـرادات العامـة والمـنح الأجنبيـة وتقـدر بحـوالي 3.9 % مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي ويعـزى تـدني الإيـرادات الضـريبيه إلـى تـأثر إيـرادات الجمـارك بالترتيبـات الإداريـة عقـب إعـلان القـرارات الخاصـة بتوحيـد سـعر الصـرف والغـاء الـدولار الجمركـي كـذلك الأثـر السـلبي لإغـلاق مينـاء بورتسـودان وضـعف النشـاط الاقتصادي نتيجة للإضطرابات الداخلية بالبلاد.

الإيرادات الأخرى:

يشـمل هـذا البنـد الرسـوم الإداريـة ودخـل الملكيـة وعائـدات الـنفط السـوداني ورسـوم العبـور والترتيبـات الماليـة الإنتقاليـة حيـث حقـق الأداء الفعلـي /التقـديري للعـام 2021م مبلـغ 612.6 مليـار جنيـه بنسـبة أداء 73% ونسـبة مساهمة قدرها 43 % من الإيرادات العامة والمنح الأجنبية.

المنح الاجنبية :

بلـغ الأداء الفعلي/التقـديري للمـنح خـلال العـام 2021م مبلـغ 167.4مليـار جنيـه بنسـبة أداء 20% مـن الـربط السـنوي تمثـل حـوالي 12% مـن الإيـرادات العامـة والمنح الأجنبية ويعزى ذلك إلى :

- ضعف إنسياب المنح الاجنبية لمشروعات التنمية.
- ضـعف السـحب علـى برنـامج ثمـرات والـذي يمثـل حـوالي 20% مـن إجمـالي المنح النقدية.
- تعليـق المنحـة الخاصـة بـدعم الموازنـة بمبلـغ 500 مليـون دولار (225 مليـار جنيـه) والتـي تمثـل حـوالي 40% مـن المـنح النقديـه لموقـف المؤسسات التمويلية من الأوضاع السياسية في السودان.
- ضعف السحب علي المنح العينية (المعونة الأميريكية).

والجدول رقم (3) يوضح ذلك :

جدول رقم (3)

الأداء الفعلي التقديرى للإيرادات العامة خلال العام المالي 2021م

مليون جنيه

البيان	الأداء الفعلي 2020م	إعتمادات العام2021م المعدلة	فعلى /تقديرى 2021 م	نسبة الأداء
الإيرادات العامة	**263,746**	**2,474,525**	**1,411,921**	57%
الضرائب	159,075	794,697	631,849	80%
المنح	16,000	839,250	167,452	20%
إيرادات أخرى	88,671	840,578	612,620	73%

نسب المساهمة في الإيرادات العامة

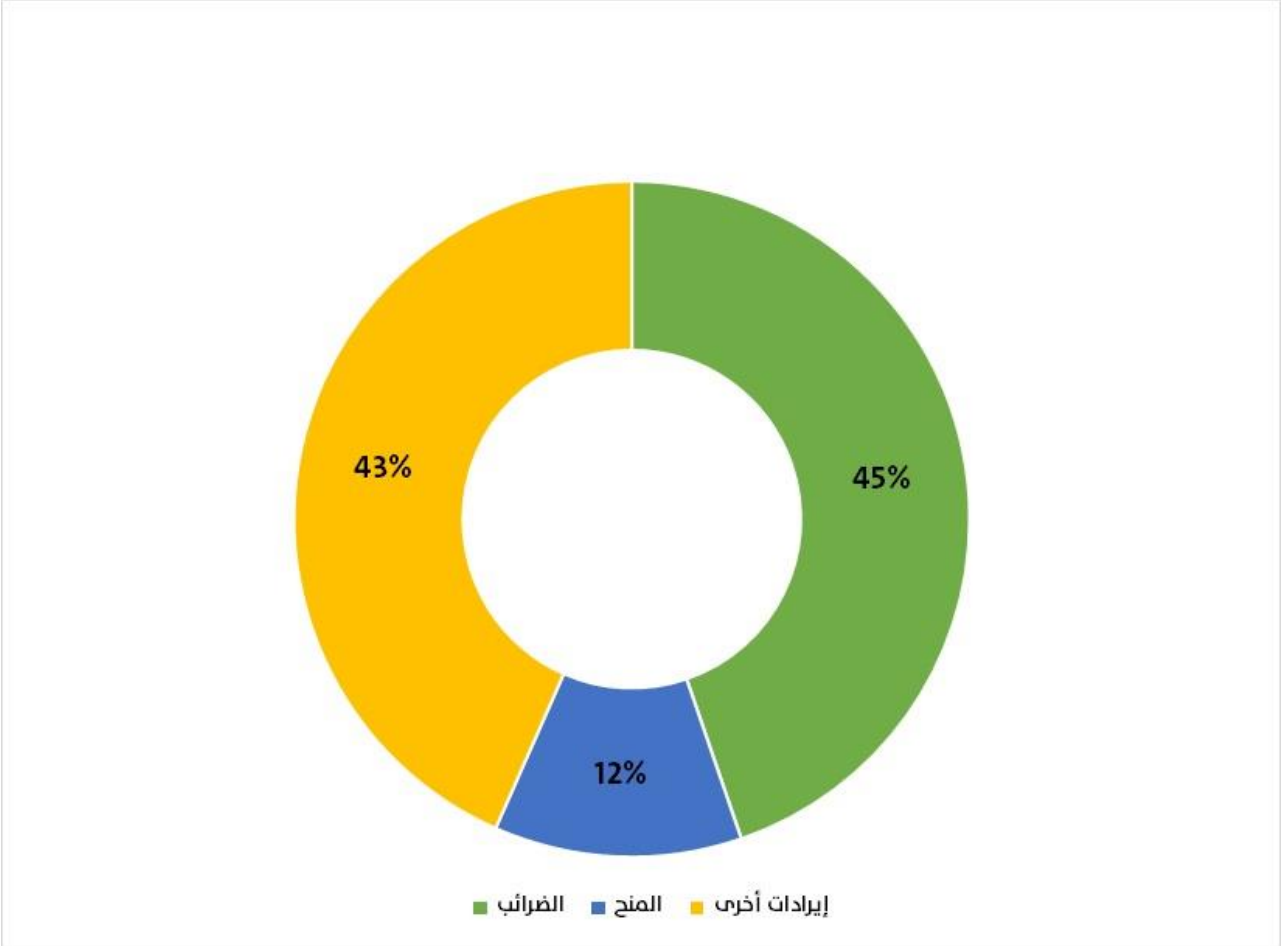

ثانيا:المصروفات الجارية

بلـــغ الأداء الفعلي/التقـــديري للمصـــروفات الجاريـــة للعـــام 2021م مبلـــغ 1,397.4مليـــار جنيـــه بنســـبة أداء قـــدرها 58 % مـــن الإعتمـــاد الســـنوي ويعـــزى إنخفـاض الأداء لضـعف المـوارد نتيجـة للإضـطرابات الداخليـة فـي الربـع الأخيـر مـن العـام وتعليـق الـدعم المقـدم مـن مؤسسـات التمويـل الدوليـة وفيمـا يلـي تفاصيل الصرف و فقا للبنود الآتية؛

تعويضات العاملين:

بلـــغ الأداء الفعلي/التقـــديري لتعويضـــات العـــاملين خـــلال العـــام 2021م مبلـــغ 306.5 مليـــار جنيـــه بنســـبة أداء 95% مـــن الإعتمـــادات المعدلـــة للعـــام 2021م، تمثل نسبة 22% من جملة الصرف الجاري.

وتتضـمن سـداد المنحـة الماليـة (10 مليـار جنيـه شـهريا) لـدعم الأجـور وفقـا للقـرار الـوزاري رقـم (404) لسـنة 2021م والقـرارات الوزاريـة الخاصـة بتحسـين شـروط الخدمـة لعـدد مـن الوحـدات وتوحيـد سـعر صـرف الـدولار مقابـل الجنيـه الســـوداني (البعثـــات الدبلوماســـية ومـــدارس الصـــداقة) ســـداد مرتبـــات المستشارين ووكلاء النيابة الذين تم إرجاعهم للخدمة.

شراء السلع والخدمات:

بلـغ الصـرف الفعلي/التقـديري علـى شـراء السـلع والخـدمات خـلال العـام 2021م مبلـغ 154.4 مليـار جنيـه بنسـبة أداء قـدرها 80%مـن الإعتمـادات المعدلـة للعـام 2021م تمثل نسبة 11% من جملة الصرف الجاري.

المنح:

يشـمل البنـد الإشـتراك فـي المنظمـات الدوليـة وتحـويلات الولايـات الجاريـة والرأسـمالية وسـلام جوبـا ، حيـث بلـغ الصـرف الفعلي/التقـديري خـلال العـام 2021م مبلـغ 247.5 مليـار جنيـه وتـم الصـرف علـى التحـويلات الجاريـة بمبلـغ 199.4 مليار جنيه بنسبة أداء 87% .

تـأثر اداء التحـويلات بضـعف تـدفقات العـون الخـارجي بالإضـافة إلـى ضـعف السـحب مـن بنـد إتفاقيـة سـلام جوبـا لعـدم إكتمـال الهياكـل التنظيميـة والإداريـة الخاصة بالاتفاق .

الإعانات:

بلغ جملة الصرف الفعلي/التقديري على بند الإعانات خلال العام 2021م مبلغ 554.7 مليار جنيه بنسبة أداء 63 % تفاصيلها كما يلى:

- دعم الهيئات الإعلامية ومؤسسات التعليم العالي:

بلغ جملة الصرف الفعلي/التقديري على دعم الهيئات الإعلامية ومؤسسات التعليم العالي خلال العام 2021م مبلغ 19.6 مليار جنيه بنسبة أداء 116% من الإعتماد السنوي الذي يتضمن سداد تعويضات العاملين لأساتذة الجامعات.

- دعم السلع الإستراتيجية:

بلغ الصرف الفعلي/التقديري على دعم السلع الإستراتيجية 535.1 مليار جنيه ويمثل نسبة 38 % من الصرف الجاري وبالرغم من الرفع التدريجي للدعم إلا أنه ما زال يمثل النسبة الأكبر من الصرف الجاري وذلك على النحو التالي :

- دعم المحروقات بمبلغ 200.1 مليار جنيه.
- دعم الكهرباء بمبلغ 230.9 مليار جنيه.
- دعم القمح بمبلغ 78.0 مليار جنيه بالإضافة إلى منحة عينية (46 ألف طن).
- دعم الدواء بمبلغ 26.0 مليار جنيه.

وبإضافة القمح الذى تم شراءه عبر بنك السودان المركزي وبنك الخرطوم بحوالي 68 مليار جنيه وشراء دواء بمبلغ 28.8 مليار جنيه يصبح الدعم الحقيقي للسلع الإستراتيجية حوالي 675.2 مليار جنيه.

المنافع الإجتماعية :

بلغ الأداء الفعلي/التقديري للمنافع الإجتماعية خلال العام 2021م مبلغ 125.0 مليار جنيه بنسبة أداء 45% ويعزى ذلك لتوقف الصرف على برنامج دعم الأسر السودانية (ثمرات) خلال الربع الأخير من العام، ويأتي الصرف على بند التأمين الصحي فى المرتبة الأولى بنسبة 30% من جملة الصرف على المنافع الإجتماعية ، يليه دعم الأدوية المنقذة للحياة بنسبة 16% ثم الصرف على البرنامج النقدي لدعم الأسر السودانية (ثمرات) بنسبة 15% والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

جدول رقم (4)

المصروفات الجارية خلال العام 2021م

مليون جنيه

البيان	الأداء الفعلي 2020م	اعتمادات 2021م المعدلة	الأداء الفعلي/ التقديري 2021م	نسبة الأداء
تعويضات العاملين	154,622	323,169	306,542	95%
شراء السلع والخدمات	46,956	192,600	154,370	80%
تكلفة التمويل	3,959	44,318	5,367	12%
الإعانات	121,837	883,634	554,663	63%
المنح	90,869	680,500	247,478	36%
المنافع الاجتماعية	39,262	278,064	125,000	45%
المصروفات الأخري	273	5,023	4,000	80%
جملة المصروفات	**457,778**	**2,407,308**	**1,397,420**	**58%**

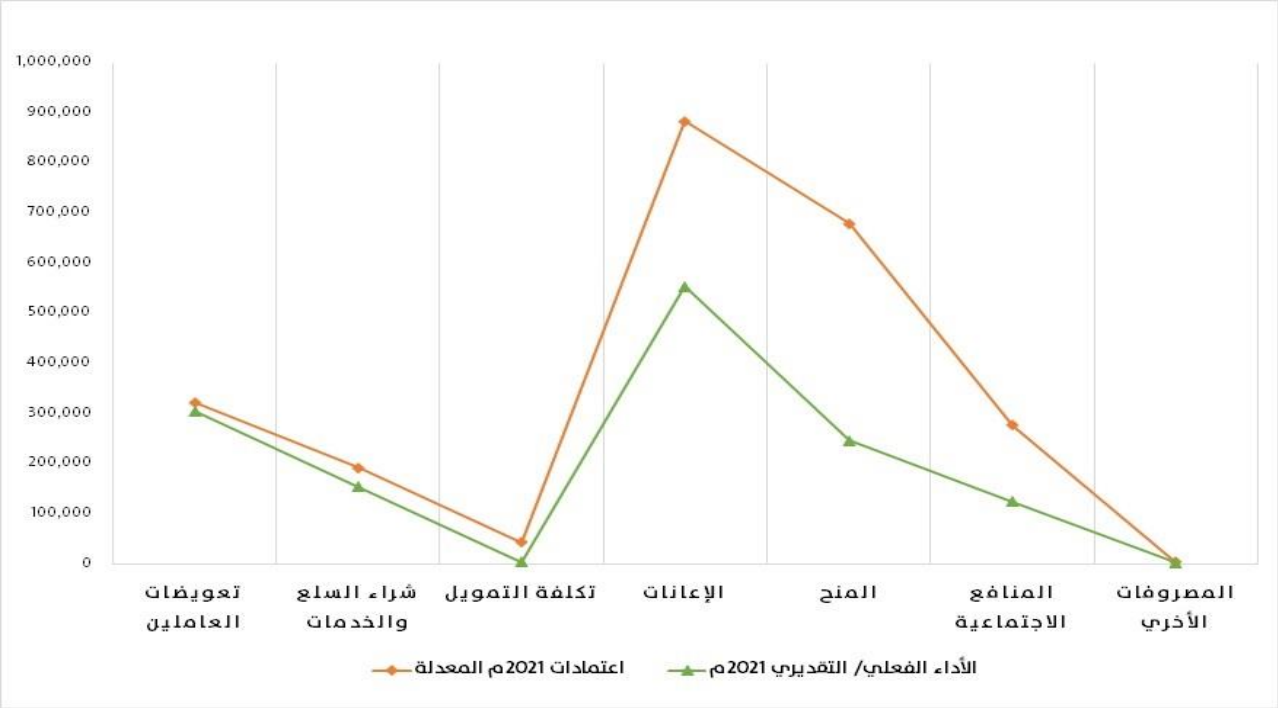

ثالثا:التنمية القومية (إقتناء الأصول غير المالية)

بلغ الأداء الفعلى/التقديري للتنمية القومية (اقتناء أصول غير مالية) للعام المالي 2021م مبلغ 58.7 مليار جنيه بنسبة أداء 19% منها 20.2 مليار جنيه بالعملة المحلية بنسبة أداء 17% ومايعادل مبلغ 38.7 مليار جنيه بالعملة الأجنبية بنسبة أداء 19% ويعزى ضعف الأداء الى عدم سداد الإلتزامات الخارجية نتيجة لشح الموارد .

رابعا:تمويل الموازنة والدين العام 2021م

يتوقع أن يبلغ العجز الكلي للموازنة خلال العام 2021م مبلغ 44.2 مليار جنيه بنسبة 0.3% من الناتج المحلى الإجمالي حيث تم تمويل العجز بالإستدانة من البنك المركزي والبنوك التجارية بالإضافة الى التمويل الخارجي وأدوات الدين الداخلية وصافي الأصول المالية .

1/الأصول المالية (المساهمة فى رؤوس الاموال):

بلغ صافى إقتناء الأصول المالية فى العام 2021م مبلغ 1.4 مليار جنيه بنسبة أداء 6 % من الإعتماد السنوي .

2/ الأوراق المالية:

- **شهامة؛** تم إصدار شهادات المشاركة (شهامة) بمبلغ 5.9 مليار جنيه خلال العام 2021م بنسبة أداء 74 % . وتم سداد الإلتزامات بمبلغ 1.8 مليار جنيه بنسبة أداء بلغت 91 %.
- **الصكوك؛** لم يتم إصدار صكوك حكومية خلال العام 2021م بينما تم سداد إلتزامات الصكوك خلال العام 2021 بمبلغ 100 مليون جنيه.
- **الضمانات؛** لم يتم إصدار ضمانات جديدة خلال الفترة خلال العام 2021م وقد تم سداد إلتزامات بمبلغ 13.5 مليار جنيه بنسبة أداء بلغت 48 %. وذلك نتيجة لسياسات ضبط وخفض الإنفاق العام مع سداد كافة الإلتزامات السابقة.

3/ الإستدانة من البنك المركزي والبنوك التجارية :

تمت إستدانة مبلغ 52.0 مليار جنيه من بنك السودان المركزي ومبلغ 37.5 مليار جنيه (25 مليار جنيه من بنك الخرطوم وحوالي 12.5 مليار جنيه قرض حسن من بنك السودان عبارة عن تمويل لشراء القمح خلال العام 2021م وقد تم سداد القرض الحسن بالكامل .

4/المتأخرات:

تم سداد متأخرات بمبلغ 3.0 مليار جنيه عبارة عن متأخرات الديون الداخلية بنسبة اداء بلغت 148 %.

العلاقات الدولية والتمويل الخارجي:

العلاقات الدولية:

تمثلت أهم إنجازات العام 2021م في تعزيز العلاقات الخارجية الدولية والاقليمية التى ترتكز على المصالح الوطنية بما يخدم تنفيذ الخطط الإستراتيجية ، وأثمر هذا الإنفتاح في النصف الأول من العام 2021م عن بدء الحوار وإنسياب التدفقات الخارجية من العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية ودول التعاون الثنائي إلا أن الأحداث الأخيرة و الظروف السياسية الراهنة أدت إلى تعليق العمل مع المؤسسات التمويلية.

التمويل الخارجى :

1.السحب من القروض والمنح؛

من المتوقع أن يبلغ إجمالي السحب من القروض والمنح مايعادل مبلغ 181.9مليار جنيه منها (167.4 مليار جنيه منح و 14.5مليار جنيه قروض).

2. سداد الإلتزامات الخارجية؛

تم سداد مبلغ 34.3 مليار جنيه بنسبة أداء قدرها 26 % من الإعتماد السنوي من العام 2021م.

تسوية متأخرات ديون السودان على المؤسسات الدولية للإستفادة من مبادرة الدول المثقلة بالديون (HIPC):

متأخرات البنك الدولي:

تمكن السودان من تسوية متاخراته لدى البنك الدولي والبالغ قدرها 1.15 مليار دولار بقرض تجسيري من الولايات المتحدة الأمريكية وبموجب ذلك وفر البنك للسودان منحة لدعم الإصلاحات الاقتصادية قدرها 215 مليون دولار، وبهذا أصبح السودان مؤهلا للإستفادة من موارد هيئة التنمية الدولية. وفي هذا الخصوص تم تخصيص مبلغ 2 مليار للسودان من موارد IDA19 للأعوام 2022 و 2023م.

متأخرات البنك الافريقي للتنمية:

بمبادرة من البنك الأفريقي للتنمية وقرض تجسيري من بريطانيا وإيرلندا الشمالية تمكن السودان من تسوية متأخرات مجموعة البنك الأفريقى للتنمية (البنك الأفريقي للتنمية ADB والصندوق الأفريقي للتنمية ADF) والبالغ قدرها 295.4 مليون وحدة حسابية (مايعادل 413 مليون دولار أمريكي).

صندوق النقد الدولي:

- تمت المراجعة الثانية للبرنامج المراقب من قبل موظفي صندوق النقد الدولي Staff Monitored Program (SMP) وتم إصدار تقرير البعثة والتوقيع على خطاب النوايا.
- دخول السودان برنامج التسهيل الإئتماني الممدد (ECF) نهاية شهر يونيو 2021م والذي يستمر لفترة 39 شهرا وبنهايته سيصل السودان إلى نقطة الإنجاز (Completion Point) لإعفاء الديون الخارجية في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPIC)

موقف الإستفادة من مبادرة الهيبك:

- إكتمال إعداد ورقة إستراتيجية خفض الفقر.
- تسوية متأخرات صندوق النقد الدولي بقرض تجسيري من حكومة فرنسا في نهاية شهر يونيو الماضى .
- المراجعة الأولى لبرنامج SMP كانت إيجابية حيث أشاد الصندوق بالتقدم المحرز.
- تم الإتفاق مع الصندوق والبنك الدولي على السياسات والأهداف التي يفترض تحقيقها وإنجازها كشرط للوصول إلى نقطة الإكتمال . Completion Point
- مطابقة الديون الخارجية مع الدائنين بنسبة 81%.
- موافقة مجلس مدراء صندوق النقد الدولي على برنامج التسهيل الإئتماني الممدد Extended Credit Facility بديلا لبرنامج (SMP) والوصول إلى نقطة إتخاذ القرار Decision Point في نهاية شهر يونيو الماضي.

مؤتمر نادي باريس:

- في إطار مؤتمر باريس والذي عقد في 17 مايو 2021م إلتزمت الحكومة الفرنسية بتسوية متأخرات السودان لدى صندوق النقد الدولي والبالغ قدرها 1.5 مليار دولار عبر قرض تجسيري وسيتم لاحقا إسترداد ذلك المبلغ من تعهدات الدول الأعضاء بالصندوق.
- إعفاء حوالي 67% من إجمالي ديون السودان لمجموعة نادي باريس والبالغ قدرها 14.1 مليار دولار خلال مؤتمرها الذي عقد في يوليو 2021م كما تم الإتفاق على جدولة ما تبقي من الديون بفترة سماح (6) سنوات وسداد (16) سنة .
- تم الإتفاق على عدم دفع الفوائد والأصول حتى سبتمبر 2024 وذلك للوصول لنقطة الإكتمال

مشروع

موازنة الحكومة الاتحادية للعام 2022م

مقدمة :

- تعتبر موازنة العام 2022م الأكثر تحديا في تاريخ البلاد لإعتمادها كليا على الموارد الذاتية في ظل ظروف اقتصادية وسياسية بالغة التعقيد مما يستدعي إحداث تحولات جذرية في السياسات الاقتصادية تسخر عبرها كآفة إمكانيات الدولة لزيادة الإنتاج من أجل الصادر وحشد الموارد الداخلية وإستنهاض الهمم للحفاظ على مكتسبات ثورة ديسمبر المجيدة .
- يأتي إعداد هذه الموازنة والدولة تتجه بكلياتها نحو إرساء دعائم السلام في سائر ربوع البلاد وما سيتبعه من سلام إجتماعي وحل النزاعات سلميا وتنمية عرف الحوار الوطني بين القوى السياسية والإجتماعية حول مستجدات القضايا الكبرى حيث لا سبيل لتحقيق نهضة شاملة دون وفاق وطني وتعايش سلمي .
- كما تمثل هذه الموازنة تجسيدا برامجيا لصياغة عقد إجتماعي قوي بدأ يتشكل في إطار شعار الحرية والسلام والعدالة الذي صدحت به حناجر هذا الجيل بالمضي قدما في تنفيذ إتفاقيات السلام وتكوين الهياكل التشريعية والعدلية بالإضافة الى إدخال حزم برامج الحماية الإجتماعية وخلق فرص العمل من خلال زيادة معدل التشغيل (خفض معدلات البطالة) وبشكل خاص توظيف الشباب، والوصول إلى المستويات المثلى في المشاركة في قوى العمل، بما يساعد في تحسين معاش الناس والإسهام في توازن تكلفة الإصلاح الاقتصادي..
- كما إهتمت موازنة هذا العام بتوطيد المقومات الأساسية الدفاعية والأمنية لحفظ سيادة البلاد ، وتعزيز أمنها الداخلي والخارجي ،وصيانة إستقرارها السياسي ، ونموها الاقتصادي ، وسلامها الإجتماعي . لتأمين الحياة الكريمة للمواطنين .
- وسيتم خلال هذا العام بإذن الله البدء بتنفيذ التعداد السكاني والزراعي لخلق قاعدة بيانات دقيقة تبني عليها سياسات وخطط بناء السودان الجديد .

- وأكـدت الموازنـة التزامهـا بـالعهود والإتفاقيـات مـن خـلال تـوفير إعتمـادات تغطـي نسـبة كبيـرة مـن إتفـاق سـلام جوبـا للمسـاعدة فـي تنفيـذ بـرامج تـوطين النـازحين وعـودة اللاجئـين وبـرامج التسـريح وإعـادة الـدمج لخلـق بيئة مواتية وجاذبة في مناطق الصراعات للعمل وزيادة الإنتاج .
- وتـم إعـداد موازنـة العـام 2022م إسـتنادا علـى بعـض السياسـات والإجـراءات التـي تمـت إجازتهـا والمصـادقة عليهـا فـي الموازنـة المعدلـة للعـام 2021م ومـن أهمهـا توحيـد سـعر صـرف الجنيـه السـوداني والغـاء العمـل بنظـام الـدولار الجمركـى وتحريـر منتجـات البنـزين والجـازولين وزيادة فئات تعرفة إستهلاك الكهرباء.

أولا: المرجعيات

تستند موازنة العام 2022م على المرجعيات التالية :

- الوثيقة الدستورية الإنتقالية.
- الخطة التنفيذية لأولويات الفترة الإنتقالية.
- الورقة الإستراتيجية لمكافحة الفقر.
- البرنامج الثلاثي للإستقرار والتنمية الاقتصادية (2021-2023م).
- مخرجات مؤتمر سلام جوبا.
- البرامج المتفق عليها مع مؤسسات التمويل الدولية (التسهيل الائتماني الممدد ومحفزات مبادرة الهيبك)
- أهداف التنمية المستدامة.
- مخرجات المؤتمر الاقتصادي القومي في مارس 2020م .

ثانيا: المبادئ والمرتكزات الأساسية لإعداد موازنة العام المالي 2022م

- **تحسين معاش الناس:** توجيه جزء مقدر من الموارد المالية لزيادة الإنفاق على الصحة، التعليم والخدمات الضرورية الأخرى بهدف تحسين معاش الناس، وزيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- **إرساء دعائم السلام:** من أجل تحقيق هدف تقليل فجوة التفاوت في الدخل والثروة، من خلال تقديم الخدمات الضرورية في المناطق التي تأثرت بالنزاعات، وإستكمال البنى التحتية الضرورية وتوفير الموارد اللازمة المنصوص عليها في إتفاق جوبا للسلام.
- **إنفاذ الإصلاحات الاقتصادية**: الإستمرار في البرنامج الاقتصادي بالإهتداء بالإنفاق الذي تم التوصل إليه مع صندوق النقد الدولي عبر برنامج التسهيل الإئتماني الممدد (ECF) للوصول إلى معدل نمو اقتصادي مستقر ومستدام وإحتوائي، وخفض معدلات التضخم، وإستقرار ومرونة سعر الصرف، والحفاظ على نهج الإنضباط المالي القائم، والوصول بعجز الموازنة العامة للمستوى المأمول.
- **الإستدامة المالية (Fiscal Sustainability)**: تحقيق قدر من الإستدامة المالية عبر تعزيز تعبئة الإيرادات المالية وترشيد الإنفاق (هيكلة الدعم) لتوفير الحيز المالي المطلوب للإنفاق التنموي والإجتماعي.

- **نقطة التحول الضريبي (Tax Tipping Point)**: إستهداف مستوى تحصيل ضريبي بالقدر الذي يمكن من الوصول إلى نقطة التحول الضريبي في حدود 12.75% من الناتج المحلي الإجمالي، وسيتم الوصول لذلك بإستخدام التقنيات المالية (Fintech) لتحسين الإمتثال الضريبي.
- **إعادة التوازن للقطاع الخارجي**: خفض العجز المزمن في الميزان التجاري، من خلال خلق وتعزيز سلاسل القيمة للصادرات وترشيد وإحلال الواردات، والوصول بمستوى العجز في الحساب الجاري إلى الحدود الآمنة (5% من الناتج المحلي الإجمالي)، بالإضافة إلى تطوير وتجويد إحصاءات التجارة الخارجية.
- **صياغة عقد اجتماعي أقوى**: إدخال حزم جديدة من برامج الحماية الاجتماعية للإسهام في تحقيق تكلفة الإصلاح الاقتصادي.
- **النمو الإحتوائي وخلق فرص العمل**:من خلال زيادة معدل التشغيل (خفض معدلات البطالة) وبشكل خاص توظيف الشباب، والوصول إلى المستويات المثلى في المشاركة في قوى العمل، بما يساعد في تحسين معاش الناس.
- **تعزيز دور القطاع الخاص:** إستكمال البنيات الأساسية الداعمة لتحفيز النمو الاقتصادي، وإعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات الضرورية والإنتاجية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والإجتماعية للقطاع الخاص وتعزيز دوره في إدارة بعض المشروعات والمرافق وتقديم الخدمات والإهتمام بالخدمات الاساسية وعلى رأسها مياه الشرب والكهرباء ..الخ.
- **الشفافية والحوكمة**:إرساء دعائم الشفافية والضبط المؤسسي والحوكمة وكبح جماح الفساد، والتركيز بشكل خاص على زيادة الشفافية في قطاع المؤسسات المملوكة للدولة (SOEs).
- **تعزيز علاقات المراسلة المصرفية (CBRs)**: إستيفاء المتطلبات الفنية الهادفة لدمج القطاع المالي والمصرفي مع المصارف الدولية، وبشكل خاص تقرير علاقة المراسلة المصرفية (CBRs).
- **إصلاح الخدمة المدنية**: من خلال التركيز على البرامج المعززة لقدرات العاملين بالدولة، في المجال العلمي والتقني بما يتسق ومتطلبات العمل والعصر الرقمي. وإنتهاج إستراتيجية واضحة المعالم للتأهيل والتدريب.

ثالثا :التحديات التي تواجه موازنة العام 2022م

تواجــه موازنــة العــام المــالي 2022م العديــد مــن التحــديات التــي لابــد مــن العمل على معالجتها مثل:

1. المحافظـــة علـــى الاســـتقرار الاقتصـــادي بخفـــض معـــدلات التضـــخم والمحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية.
2. التقلبات السياسية الداخلية وتأثيراتها السالبة على الاداء الاقتصادي.
3. ضعف إحتياطيات البلاد من النقد الأجنبي .
4. إستمرار تأثير تداعيات العزلة الدولية خاصة على القطاع المصرفي.
5. الضعف المؤسسي وضعف القدرات البشرية.
6. إرتفاع معدلات البطالة.
7. تداعيات إعادة هيكلة الدعم على تكاليف الإنتاج والفئات الضعيفة.
8. الضعف الإداري والتشغيلي للهيئات العامة والشركات الحكومية .
9. ضـعف إيـرادات الولايـات نتيجـة لعـدم تطـوير إيراداتهـا الذاتيـة وضـعف التحصيل(ضعف الايراد الضريبى).
10. التوسـع فـي أجهـزة الدولـة والترهـل الـوظيفى وأثـره فـي زيـادة الصـرف الجاري وزيادة عجز الموازنة العامة.
11. إستمرار الإستثناءات الممنوحة لبعض الوحدات بالصرف من إيرادتها .
12. القـوانين الخاصـة لـبعض الـوزارات والوحـدات الحكوميـة . والتـي تمنحهـا سلطات مالية وتعديل الأجور خلال السنة المالية .
13. الإســتمرار فــي نهــج تصــدير المــواد الأوليــة والفــائض وعــدم تبنــي سياســات الإنتــاج مــن أجــل الصــادر بتغييــر التركيبــة المحصــولية وفقــا للميزات التفضيلية والتنافسية.
14. ضعف السعة التخزينية والنقل خاصة فى مجال الصادر.
15. الإعتماد الكبير على مدخلات الإنتاج المستوردة
16. ضعف البنيات التحتية وتأثيرها على الإنتاج والإستثمار.
17. تشوهات الأسواق وأثرها في إرتفاع أسعار السلع.
18. ضعف مكافحة الفساد وإستمرار التهريب والتهرب الضريبى.

19. إرتفاع تكلفة الصادرات لإرتفاع تكلفة الإنتاج وتعدد الرسوم المفروضة بواسطة الولايات .

رابعا :السياسات والإجراءات لموازنة العام 2022م وفقا لمحاور وأولويات الفترة الإنتقالية

أولا: المحور الاقتصادي والإجتماعي

(1)في مجال الإستقرار الاقتصادي الكلي:

1. تمكين وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من تحقيق ولايتها على المال العام من خلال التشريعات اللازمة تحقيقا لمبدأ وحدة الموازنة .
2. رفع دعم السلع بصورة تدريجية وتوجيهه نحو الدعم المباشر.
3. معالجة تشوهات الأسعار وضبط الأسواق.
4. تهيئة المناخ الجاذب للإستثمار المحلي والأجنبي .
5. تحريك الجمود في الإنتاج والموارد .
6. إزالة كافة القيود الإدارية والهيكلية التي تعيق الإنتاج وحركة الصادرات.
7. تنفيذ إستراتيجية الشمول المالي بهدف الإنتشار المصرفي وزيادة المتعاملين والمستفيدين من الخدمات المصرفية .
8. تحفيز عملية إدخال السيولة في منظومة المصارف وذلك من خلال تعبئة المدخرات الوطنية .
9. تهيئة المناخ وتطوير أداء الأعمال ومعالجة العقبات التشريعية والإجرائية بهدف تشجيع الإستثمار الوطنى والأجنبى.
10. تطوير أداء الأعمال بهدف تشجيع القطاع الخاص (الأجنبي والمحلي) في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

(2) في مجال القطاعات الانتاجية والخدمية والبنيات الأساسية:

1. توفير مدخلات الإنتاج الكافية كما ونوعا وتوقيتا.
2. تطوير وتحديث الزراعة بالقطاع المطري الآلي والتقليدي وإعادة تاهيل البنى التحتية للمشاريع المروية.
3. تعزيز إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتحقيق التحول الرقمي
4. تحسين وتطوير أداء البنيات التحتية الداعمة للإنتاج خاصة فى مجال الكهرباء والسكك الحديدية والطرق والجسور والإتصالات والموانئ والمطارات والمناطق الحرة .

5. تـوفير التمويـل للبرنـامج القـومي للإنتـاج الحيـواني والبسـتنة لزيـادة الإنتـاج والتصدير.
6. دعـم تصـنيع المنتجـات الزراعيـة والحيوانيـة والمعدنيـة بغـرض إضـافة قيمـة لها قبل تصديرها مع الإستفادة من ذلك فى خلق الوظائف.
7. تشجيع الشركات المتخصصة في مجال التسويق بغرض الصادر.
8. تطوير قطاع التعدين ليكون موردا أأساسيا لإيرادات الدولة.
9. الإسـتفادة مـن القـروض والمـنح المقدمـة مـن الأطـراف الإقليميـة والدوليـة بإيجـاد آليـة متخصصـة فـى متابعـة الجهـات المعنيـة للإسـتفادة مـن هـذه القروض والمنح.
10. مسـاعدة وتشـجيع ودعـم الدولـة لبنـاء شـراكات إنتاجيـة موجهـه للإنتـاج مـع القطاع الخاص المحلي والأجنبي لدعم الصادرات.
11. إستخدام التقنيات الحديثة في صناعة النفط بهدف زيادة الإنتاج.
12. دعـم وإنشـاء البنيـات التحتيـة لمؤسسـات التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي والتعلـيم الإلكترونـي والإسـتمرار فـي دعـم التعلـيم التقنـى والتقـانى وربطه بتطوير النشاط الاقتصادي.
13. تقويـة وتطـوير قـدرات الأجهـزة الإعلاميـة ماليـا وفنيـا ولوجسـتيا لتوصـيل الرسالة السياسية والاقتصادية بصورة إيجابية يستوعبها المواطن.
14. الإهتمام بالبحث والتطوير.
15. تطـوير أداء وتفعيـل دور الشـباب والإرشـاد والرياضـة والثقافـة والإعـلام ودعم بنياتها التحتية ومؤسساتها المختلفة.
16. الإستمرار فى مشروعات حصاد المياه لزيادة حجم الموارد المائية.
17. دعم مشروعات مياه الشرب وحصادها.
18. توفير المياه الصالحة للشرب للإنسان والحيوان.
19. دعم التأمين الصحي ليشمل كل المواطنين.
20. الوفاء بالتزامات السودان الخارجية ودعم النشاط الدبلوماسى.
21. العمـل علـى تخفـيض نسـبة البطالـة بـدعم المشـروعات العامـة والخاصـة وتوفير فرصا كبيرة للتوظيف وتحديث بيانات سوق العمل.

(3) في مجال المالية العامة :

1. ضبط وترشيد الإنفاق العام وترتيب الأولويات بالتركيز على القطاعات الإنتاجية .
2. إجازة خارطة طريق إصلاح المالية العامة.

3. تعـديل قـانون ولائحـة الإجـراءات الماليـة والمحاسـبية وقـانون ولائحـة الشـراء والتعاقد والتخلص من الفائض.
4. تنفيذ وتطبيق توصيات لجان الإصلاح الضريبي :-
   - مراجعة القوانين المالية والضريبية والمحاسبية وتقوية أجهزة الرقابة المالية لمواكبة التطورات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية.
   - تطوير وتقوية القدرات البشرية والمادية للولايات.
   - الإلتزام بالوفاء بإتفاقيات السلام وبرامج مشروعات التنمية.
   - رفع القدرات البشرية والمؤسسية والتقنية في مجال المالية العامة.
   - إصلاح وتطوير النظام الضريبي.
   - إحكام عمليات مكافحة التهرب الضريبى والجمركي.
   - الإسـتمرار فـي محاصـرة الإعفـاءات الضـريبية والجمركيـة والإسـتغلال السـالب لحوافز قانون تشجيع الإستثمار.
   - الإستمرار في حوسبة العمل الضريبى والإدارى بديوان الضرائب.
   - حوسبة النظم المالية والمحاسبية في إطار مشروع التحول الرقمي.
5. ضبط وترشيد وإحكام الرقابة على الهيئات العامة والشركات الحكومية.
6. تحديـد وإنتخـاب مشـروعات قوميـة وولائيـة متوسـطة وقصـيرة المـدى لأجـل إزالة الفوارق التنموية في القطاعات الإنتاجية والخدمية.
7. إعداد موازنة المواطن.
8. إعداد الإطار المالي متوسط المدى.
9. تطبيـق نظـام الخزانـة الموحـد خاصـة فـي جانـب الإيـرادات ونظـام المرتبـات المركزي.
10. تطـوير آليـات وأدوات الـدين الـداخلي وتفعيلهـا لتـوفير التمويـل غيـر التضخمي لمشروعات التنمية.
11. مراجعـة هياكـل ومسـتويات الأجـور وتحسـينها فـي ضـوء مؤشـر الأرقـام القياسـية للمحافظـة علـى مسـتوى الـدخل الحقيقـي وإزالـة المفارقـات فـي الأجور.

(4) في مجال القطاع النقدي والخارجي :

1. تفعيل كآفة القوانين لتعزيز العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بحزمة متكاملة من إجراءات النقد الأجنبي وضبط مالية الحكومة وإجراءات القطاع الحقيقي في الاقتصاد بالتنسيق مع الجهات الأمنية والعدلية.
2. ضبط وتوجيه الإستدانة من النظام المصرفي والإلتزام التام بالنسب المقررة وعدم تجاوزها.
3. إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لزيادة عائد الصادرات غير البترولية خاصة المعادن والثروة الحيوانية والقطن والحبوب الزيتية والصمغ العربي.
4. ضبط التوسع النقدي فى الحدود الآمنة.
5. رفع كفاءة نظم الدفع وتعزيز الحماية والأمان.
6. إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وإحكام الرقابة عليها.
7. إحكام الضوابط الخاصة بالواردات عبر المعابر من دول الجوار.
8. تشجيع التجارة الخارجية مع دول الجوار وتطوير المراسلات المصرفية الخارجية وتسريع وتيرة الإندماج في منظومة الدفع العالمية والإقليمية.
9. إعادة تنظيم سوق النقد الأجنبي بما يؤدي إلى حشد الموارد عبر السوق المنظم وترشيد إستخدامات النقد الأجنبي.
10. إستقطاب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج.
11. تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير وحث المصارف على إستيفاء النسبة المحدد للتمويل الأصغر والصغير.
12. توفير التمويل لبرامج مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب واسلحة الدمار الشامل.
13. دعم عمليات التمويل الأصغر والمتوسط بغرض زيادة الانتاج وخلق وظائف للشباب للجنسين.
14. تقليل مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل المصرفي وتشجيع المصارف على توجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية.

(5) في مجال الحماية والأمان الإجتماعي :

1. تحسين البناء المؤسسي لآليات الضمان الإجتماعي وإحكام التنسيق بينها على المستوى الإتحادي والولائي.
2. الإستمرار في تحسين خدمات المياه والتعليم والصحة (دعم خدمات الطوارئ والأدوية المنقذة للحياة والعلاج بالمستشفيات).
3. تعميم مظلة شبكات الضمان الإجتماعي ورفع كفاءتها.
4. بناء شراكات واسعة مع منظمات المجتمع المدني لرفع مساهمتها في التنمية الإجتماعية.
5. الإستمرار في توسيع مظلة التأمين الصحي ومراجعة أدائه.
6. الإستمرار في الدعم المباشر للأسر الفقيرة ومشروعات التدخلات المجتمعية ودعم مشروعات سبل كسب العيش.
7. العمل على تخفيض معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة ودون سن الخامسة وتحقيق الأمومة الآمنة.
8. معالجة معوقات إستخدام السقف المحدد للتمويل الأصغر والإستفادة من الخدمات غير المالية للتمويل (التدريب والإستشارات).
9. نشر ثقافة التمويل الأصغر وتفعيله لصالح القطاعات الإنتاجية وتسهيل خدماته غير المالية.
10. دعم مشروعات المرأة والطفل وتعميق فاعلية المرأة كشريك أصيل في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
11. تكثيف البرامج التدريبية في مجال التوظيف الذاتي والمشروعات المدرة للدخل.
12. إجراء المسوحات وبناء قاعدة بيانات الفقراء.

(6) في مجال الشراكة مع القطاع الخاص :

1. تسريع إجراءات الدخول في شراكات وفق قانون الشراكة مع القطاع الخاص.
2. إعطاء أولوية قصوى لمشروعات البنى التحتية.
3. الدخول في شراكات في مجالات الطاقة بما في ذلك الطاقات الجديدة والمتجددة.
4. تطوير القدرات في عناصر الخدمة المدنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
5. تشجيع ودعم الدولة للقطاع الخاص لتمكينه من الإستفادة من نوافذ التمويل في المؤسسات الإقليمية والدولية.

ثانيا: محور السلام

1. إستكمال وتأسيس البنى التحتية كالسكك الحديدية والطرق والجسور.
2. تنفيذ مشاريع توفير الأمن وخدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء.
3. توفير البيئة الملائمة للعودة الطوعية للنازحين واللاجئين وإعادة بناء ما دمرته الحرب.
4. توفير الموارد اللازمة لتنفيذ إتفاق جوبا للسلام.

ثالثا: محور الأمن

1. الإهتمام بالعنصر البشري وتأهيل ورفع قدرات القوات النظامية وتحقيق الرضا الوظيفي.
2. تطوير قدرات الدولة الدفاعية بما يمكنها من حماية أمنها، وتحقيق الطمأنينة لمواطنيها.
3. توفير الموارد اللازمة والمعينات والآليات التي تعين الشرطة لضبط السيولة الأمنية.
4. تعزيز القدرة الوطنية في التصنيع الحربي بدعم منظومة الصناعات الدفاعية.
5. تأمين وجود فاعل لسلطة الدولة علي الحدود.

رابعا : محور العلاقات الخارجية

1. إستقطاب الإستثمار عبر الشراكات الإستراتيجية مع القطاع الخاص الخارجي.
2. الإستفادة من الإتفاقيات الثنائية والإتفاقيات متعددة الأطراف في مجالات الإستثمار.
3. تفعيل التعاون الثنائي في إطار نقل المعرفة والمساعدات الفنية والمشروعات المشتركة.
4. التوسع في الإتصال بالمؤسسات المالية والإقليمية والدولية بغرض الحصول على منح وقروض بشروط ميسرة، ومواصلة العمل على إعفاء ديون الأخرين على السودان وإعادة جدولة المتبقي منها بصورة مريحة.
5. الإستفادة من القروض والمنح المقدمة من الأطراف الإقليمية والدولية بإيجاد آلية متخصصة في متابعة الجهات المعنية للإستفادة من هذه القروض والمنح.

خامسا : محور الإنتقال الديمقراطي

1. إنشاء وتكملة جميع مفوضيات وهياكل السلطة الإنتقالية.
2. إرساء وإستكمال البنيات الدستورية مع تحديث وتطوير قدرات النظام العدلي.
3. تقويـــة مؤسســـات الحكـــم الإتحـــادي لتحقيـــق أهـــدافها وترســـيخ دعـــائم الحكم المحلي.
4. تطوير نظم الإحصاء والمعلومات ودعم القدرات الفنية .
5. قيام مؤتمر نظام الحكم والإدارة.
6. الإستمرار في الإصلاح القانوني والتشريعي.
7. الإستمرار في الإصلاح المؤسسي لأجهزة الدولة.
8. الإستمرار في الإصلاح المالي ومحاربة الفساد.
9. إجراء التعداد السكاني والتعداد الزراعي الشامل.

آفاق الاقتصاد العالمى 2020 - 2022م:

- يشهد الاقتصاد العالمي إستمرارا في التعافي خلال هذا العام بالرغم من ظهور موجات جديدة من جائحة كورونا التي تعتبر العامل الرئيسي في تشكيل أداء الاقتصاد العالمي خلال عامى 2020 و2021م ويظل التفاوت فى نشر اللقاحات وحجم الدعم المقدم من العوامل الرئيسة فى تفاوت معدلات التعافى بين الاقتصادات فبينما تستمر عودة الأنشطة الاقتصادية الى طبيعتها في غالبية الاقتصادات المتقدمة لا يزال العديد من البلدان الأخرى تعاني من تعاف أكثر هشاشة آخذين في الإعتبار إزدياد عدم اليقين بشأن مسار الجائحة وإستمرار إرتفاع معدلات التضخم العالمية نتيجة لإرتفاع أسعار السلع الأولية والمواد الغذائية وإرتفاع أسعار النفط وإنخفاض مستويات التشغيل.
- تشير التقديرات إلى أن نمو الاقتصاد العالمى بمعدل (3.1%) خلال عام 2020م وهو إنكماش أقل حدة من التنبؤات السابقة والسبب فى ذلك التفاؤل لإيجاد لقاحات فعالة لجائحة كورونا (كوفيد 19)، ويتوقع أن يبلغ النمو 5.9% خلال العام 2021م ومعدل 4.9 % في العام 2022م ليستقر في حدود 3.3% في المدى المتوسط مع تكثيف فرص الحصول على اللقاحات وتوزيعها للدول الأقل نموا لزيادة نسبة التطعيم ودعم التعافي الاقتصادي وتحسن الآفاق المتوقعة للاقتصادات المصدرة للنفط في ظل إرتفاع أسعار النفط والتراجع التدريجي على قيود إنتاجه.
- أكبر المهددات للنمو تتمثل في إستمرار ظهور سلالات جديدة من الفيروس وضعف نسب التطعيم بجانب الضغوط التضخمية المتنامية وعدم إستقرار المالية العامة والبطالة والصدمات المناخية الأمر الذي يستدعي تدخلات عاجلة لتحقيق الإستقرار الاقتصادي.
- واجهت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنكماشا غير مسبوق خلال العام السابق إلا أن التعافي الاقتصادى قد بدأ بالرغم من إستمرار موجات الجائحة بنمو يقدر بـ 4.1 % للعام 2022م وستعاني بعض دول الإقليم من

صعوبات وتحديات أهمها تصاعد معدلات التضخم وضيق الحيز المتاح للسياسات النقدية وزيادة مخاطر إنعدام الأمن الغذائى خاصة في البلدان منخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالنزاعات.

- أما أفريقيا جنوب الصحراء فيتوقع أن تكون أقل الأقاليم الاقتصادية نموا في العام 2021م بسبب ضعف نسبة التطعيم التي لم تتجاوز 4% حتى منتصف نوفمبر بينما يستهدف أن تبلغ نسبة الأشخاص الذين تلقوا التطعيم 40% من السكان بنهاية العام 2021م. والجدول رقم (5) يوضح ذلك

جدول رقم (5)

أهم مؤشرات الاقتصاد العالمي 2020 – 2022م

البيان	2020	2021	2022
الإقتصاد العالمي			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	(3.1)	5.9	4.9
الإتحاد الأوربي(منطقة اليورو)			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	(6.3)	5.0	4.3
معدل التضخم (%)	0.3	2.2	1.7
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	(2.1)	6.4	5.1
معدل التضخم (%)	5.1	5.5	4.9
آسيا			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	(1.3)	6.5	5.7
معدل التضخم (%)	2.5	2.1	2.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	(3.2)	4.1	4.1
معدل التضخم (%)	10.5	12.7	8.6
افريقيا - جنوب الصحراء			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	(1.7)	3.7	3.8
معدل التضخم (%)	10.3	10.7	8.6

المصدر ::تقرير أفاق الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي أكتوبر 2021م

مؤشرات الاقتصاد السوداني :

يتوقع أن يشهد السودان إستقرارا اقتصاديا نسبيا خلال العام 2022م وعلى المدى المتوسط وذلك إعتمادا على الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التى طبقتها حكومة الفترة الإنتقالية.

تستهدف موازنة العام 2022م تحقيق إستقرار اقتصادي عبر تحقيق إستقرار سعر الصرف وخفض معدلات التضخم وتحقيق عجز الموازنة في الحدود الآمنة. والجدول رقم (6) يوضح ذلك :

جدول رقم (6)

المؤشرات الاقتصادية الكلية للعام 2022م

البيان	الوحدة/النسبة	تقديرات 2022م
الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية	مليار جنيه	**28،755.2**
الناتج المحلى بالاسعار الثابتة	مليار جنيه	**35،9**
معدل النمو الحقيقى	%	1.4
مساهمة القطاع الزراعى	%	31.3
مساهمة القطاع الصناعى	%	20.3
مساهمة قطاع الخدمات	%	48.4
متوسط معدل التضخم	%	202.6
عرض النقود	مليار جنيه	4,571.9
معدل نمو عرض النقود	%	22.2
إجمالي الايرادات العامة	مليار جنيه	3,326
إجمالي الايرادات العامة من الناتج المحلى الاجمالي	%	11.6
إجمالي الانفاق العام	مليار جنيه	3,689
إجمالي الانفاق العام من الناتج المحلى الاجمالى	%	12.8
العجز من الناتج المحلى الاجمالى	%	-1.3
الصادرات	مليار دولار	6.1
الواردات	مليار دولار	7.7
الميزان التجارى	مليار دولار	(1.6)
الحساب الجارى	مليون دولار	-1,756.7
نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلى الاجمالى	%	-2.7
معدل نمو الاستثمار الكلى	%	4.3
الاستثمار الحكومي	مليار جنيه	992.8
الاستثمار الخاص	مليار جنيه	482.8

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :

يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام المالى 2022م حوالي 28,755.2 مليار جنيه بنسبة نمو حقيقي مقدارها 1.4% مقارنة مع 0.5 % للعام 2021م. وذلك لزيادة الإنفاق العام على مشروعات التنمية وللإصلاحات المالية التي تم تطبيقها في العام 2022م بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات المالية الخارجية، عليه إرتفعت مساهمة القطاع الحقيقي حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعي حوالي 31.3% نتيجة للتوسع في المساحات المزروعة وزيادة إنتاج بعض محاصيل قطاع الصادر (القطن ، الحبوب الزيتية)، كذلك إرتفعت مساهمة القطاع الصناعي حيث بلغت 20.3% متأثرا بزيادة إنتاج قطاع المعادن، كما تراجعت مساهمة قطاع الخدمات إلى 48.4%.

معدل التضخم :

يتوقع أن ينخفض متوسط معدل التضخم بصورة ملحوظة خلال العام 2022م ، ليصل إلى 202.6 مقارنة مع 357.9 للعام 2021م ، نتيجة لسياسات إصلاح سعر الصرف والتي يتوقع أن تؤدي إلي إستقرار سعر الصرف لكآفة المعاملات كما يتوقع أن تؤدي إلى إستقرار المستوى العام للاسعار . كذلك يتوقع أن تؤدي سياسات الإصلاح المالي مثل تحرير أسعار الوقود والمحروقات إلى إستقرار تكلفة مدخلات الإنتاج وأسعار السلع الضرورية ، أيضا يتوقع أن تشهد الدخول الحقيقية إستقرارا نسبيا خلال العام 2022م وبالتالي إستقرار المستوى العام. للأسعار.

عرض النقود:

هدفت سياسات الإصلاح النقدي للعام 2022م إلي تحقيق الإستقرار النقدى من خلال خفض معدل نمو عرض النقود والتحكم فى العملة خارج النظام المصرفى Money Reserve .

وذلك للتحكم فى المستوى العام للإسعار ، أيضا يتوقع أن تحقق السياسات النقدية للعام المالي 2022م تراجع ملحوظا في معدل نمو عرض النقود بنسبة 22.2% مقارنة مع 171% للعام 2021م. عليه يتوقع ينعكس ذلك تراجع متوسط معدل التضخم خلال العام ليصل إلى 202.6 وإنخفاض حجم العملة خارج الجهاز المصرفي ومعدل نمو القاعدة النقدية.

ميزان المدفوعات:

الميزان التجارى:

يتوقع أن يشهد عجز الميزان التجاري للعام 2022م تراجعا طفيفا حيث يتوقع أن ينخفض إلى (1.6) مليار دولار مقارنة مع 1.9 مليار للعام 2021م بنسبة إنخفاض 17% . كذلك يتوقع أن تؤدي سياسات توحيد سعر الصرف إلى زيادة حجم الصادرات حيث يتوقع أن تبلغ 6.1 مليار دولار مقارنة مع 5.1 مليار دولار للعام 2021م ، بينما يتوقع أن يشهد حجم الواردات إستقرارا نسبيا خلال العام 2022م ، حيث يتوقع أن تبلغ 7.7 مليار دولار مقارنة مع 7.0 مليار دولار للعام 2021م.

الحساب الجاري:

يتوقع أن يشهد الحساب الجاري تراجع ملحوظا خلال العام 2022م ليصل إلى (1,756.7) مليار دولار مقارنة مع (990.4) مليار دولار في العام 2021م ، بنسبة تراجع 77.4% نتيجة لتراجع حركة التحويلات المصرفية الخارجية وكذلك المنح والقروض لمؤسسات التمويل الخارجية خلال العام 2022م.

تقديرات موازنة الحكومة الإتحادية لعام 2022م

من المتوقع أن تبلغ تقديرات الإيرادات العامة بدون المنح الأجنبية للعام 2022م حوالي 3,326 مليار جنيه تمثل 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي بينما يتوقع أن يبلغ إجمالي الإنفاق العام حوالي 3,689 مليار جنيه تمثل 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي منها مصروفات جارية بمبلغ 3,318 مليار جنيه وتمثل نسبة 90% من إجمالي الانفاق العام وصافي إقتناء الأصول غير المالية 371 مليار جنيه وتمثل نسبة 10% من الإنفاق العام وعليه يتوقع أن يبلغ العجز الكلي 363 مليار جنيه بنسبة(1.3%) من الناتج المحلي الإجمالي والجدول رقم (7) يوضح ملخص تقديرات موازنة العام 2022م

جدول رقم (7)

ملخص تقديرات موازنة العام المالي 2022م

مليار جنيه

البيان	اعتمادات العام 2021م المعدلة	تقديرات العام 2022م	الزيادة/ النقصان
الإيرادات العامة	2,475	3,326	34%
المصروفات	2,407	3,318	38%
صافى رصيد التشغيل	67	8	-88%
صافي اقتناء اصول غير المالية(التنمية القومية)	314	371	18%
صافى الاقتراض او اقراض (عجز)	247-	-363	47%
صافى تحمل الخصوم	247	363	47%
صافي اقتناء الاصول المالية	23	11	-52%
أدوات التمويل الداخلية	125	374	200%
التمويل الخارجى	146	0	-100%

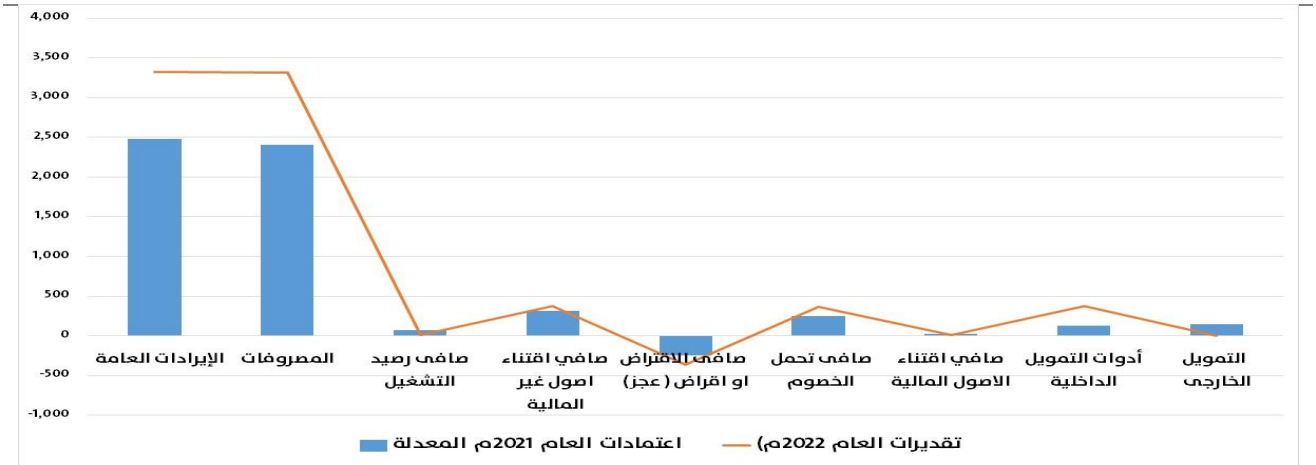

الإيرادات العامة :

قدر إجمالي الإيرادات العامة في موازنة العام 2022م بحوالي 3,326 مليار جنيه بمعدل زيادة قدرها 34% عن موازنة العام 2021م المعدلة (بدون منح) والجدول رقم (8)يوضح تفاصيل ذلك

جدول رقم (8)

تقديرات الإيرادات للعام 2022م

مليون جنيه

الرمز	البيان	إعتمادات 2021م المعدلة	تقديرات 2022م	الزيادة/ النقصان
1	**إجمالي الإيرادات**	**2,474,525**	**3,325,826**	**34%**
11	**الإيرادات الضريبية**	794,697	1,943,144	145%
112	الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال	87,512	356,564	307%
113	ضرائب على الملكية	62	120	92%
114	الضرائب على السلع والخدمات	486,686	1,173,770	141%
115	ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	220,189	412,441	87%
116	ضرائب أخرى	247	250	1%
12	**المنح**	**839,250**	**0**	**-100%**
121	منح نقدية	569,250	0	-100%
122	منح عينية	270,000	0	-100%
13	**إيرادات اخرى**	**840,578**	**1,382,681**	**64%**
131	دخل الملكية	200,156	400,000	100%
133	مبيعات سلع وخدمات	333,309	799,880	140%
1331	مبيعات من جانب منشأت سوقية (عائدات بترولية_غير بترولية)	303,372	735,000	142%
1332	الرسوم إدارية	29,818	64,630	117%
1333	مبيعات عرضية من جانب منشأت غير سوقية	60	62	3%
1334	غرامات وجزاءات ومصادرات	60	188	213%
134	إيرادات متنوعة	307,113	182,801	-40%
1341	رسوع عبور بترول دولة جنوب السودان	179,217	182,801	2%
1342	الترتيبات الإنتقالية المالية	127,896	0	0

الإيرادات الضريبية:

قدرت الإيرادات الضريبية بحوالي 1,943 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها 145% عن موازنة العام 2021م المعدلة ،تمثل الإيرادات الضريبية حوالي 58% من إجمالي الإيرادات ونسبة 7.0% من الناتج المحلي الإجمالي .

الإيرادات الأخرى:

تم تقدير الإيرادات الأخرى (فوائض الهيئات العامة والشركات الحكومية والرسوم الإدارية وعائدات النفط ورسوم عبور نفط جنوب السودان) بمبلغ 1,383 مليار جنيه بنسبة زيادة 64% عن موازنة العام 2021م المعدلة،تمثل الايرادات الأخرى حوالي 42% من إجمالي الإيرادات ونسبة 4.0% من الناتج المحلي الإجمالي .

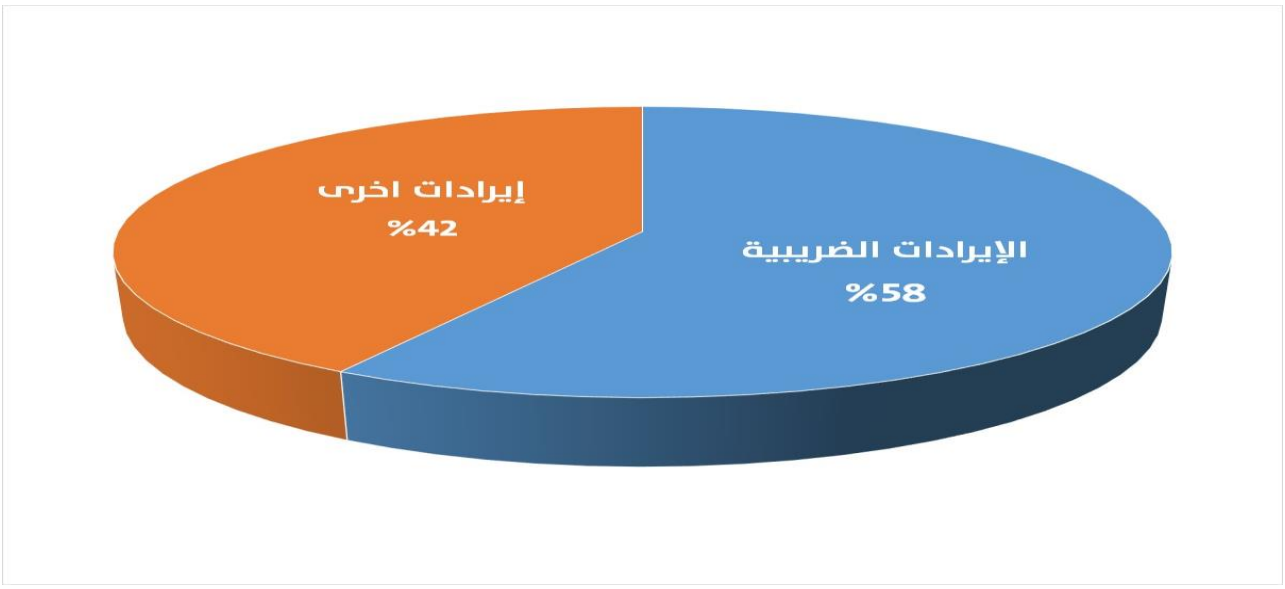

المصروفات:

تم تقدير المصروفات الجارية في موازنة العام 2022م بحوالي 3,318 مليار جنيه بزيادة قدرها 38% عن إعتمادات الموازنة المعدلة للعام 2021م وتمثل نسبة 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي ، وبإستبعاد المنح الأجنبية من تقديرات الموازنة المعدلة(التحويلات الرأسمالية وثمرات) نجد أن الزيادة حوالي 57% والجدول رقم (9) يوضح تفاصيل ذلك:

جدول رقم (9)

تقديرات المصروفات للعام 2022م

مليون جنيه

البيان	إعتمادات 2021م المعدلة	تقديرات 2022م	الزيادة/ النقصان
تعويضات العاملين	323,169	779,075	141%
شراء السلع والخدمات	192,600	458,818	138%
تكلفة التمويل	44,318	8,000	-82%
الإعانات	883,634	971,744	10%
المنح	680,500	739,425	9%
المنافع الإجتماعية	278,064	345,682	24%
المصروفات الأخرى	5,023	15,000	199%
إجمالي المصروفات	**2,407,308**	**3,317,744**	**38%**

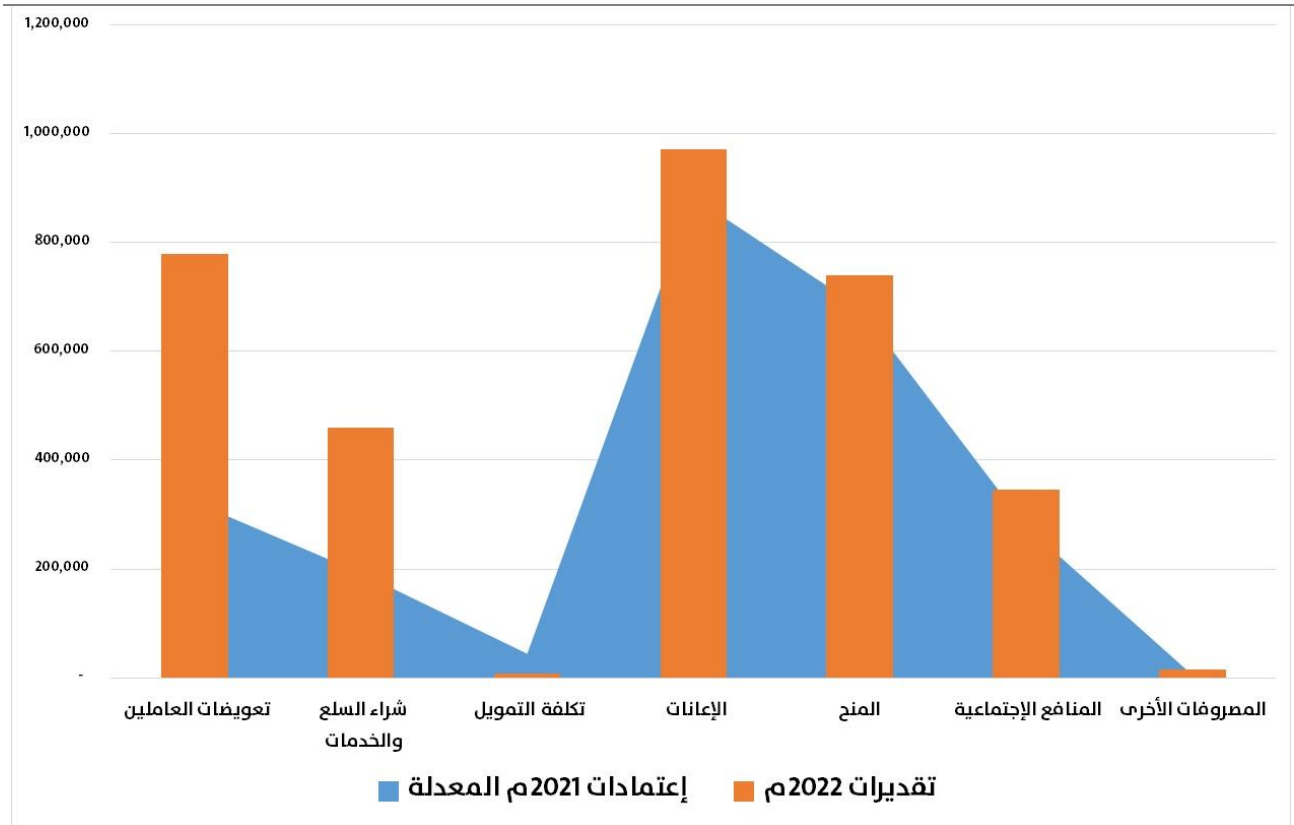

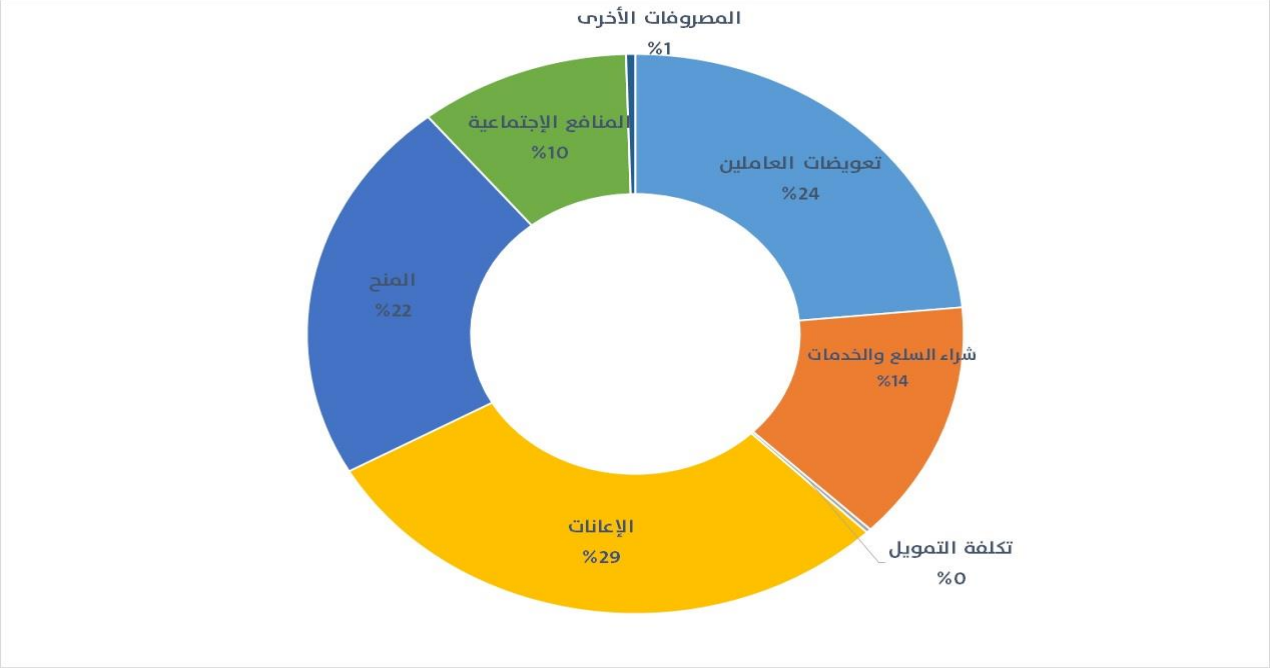

أ/ تعويضات العاملين :

تم تقديرات تعويضات العاملين للعام 2022م حوالي 779 مليار جنيه تمثل نسبة 24% من إجمالي المصروفات بنسبة زيادة قدرها 141 % من الموازنة المعدلة لتحسين الأجور والمرتبات للعاملين بالدولة والجدول رقم (10) يوضح تفاصيل ذلك:

جدول رقم (10)

تقديرات تعويضات العاملين للعام 2022م

مليون جنيه

الرمز	البيان	إعتمادات 2021م المعدلة	تقديرات 2022م	الزيادة/ النقصان
211	الأجور والمرتبات	309,495	760,837	146%
212	المساهمات الإجتماعية	13,673	18,238	33%
	إجمالي تعويضات العاملين	**323,169**	**779,075**	**141%**

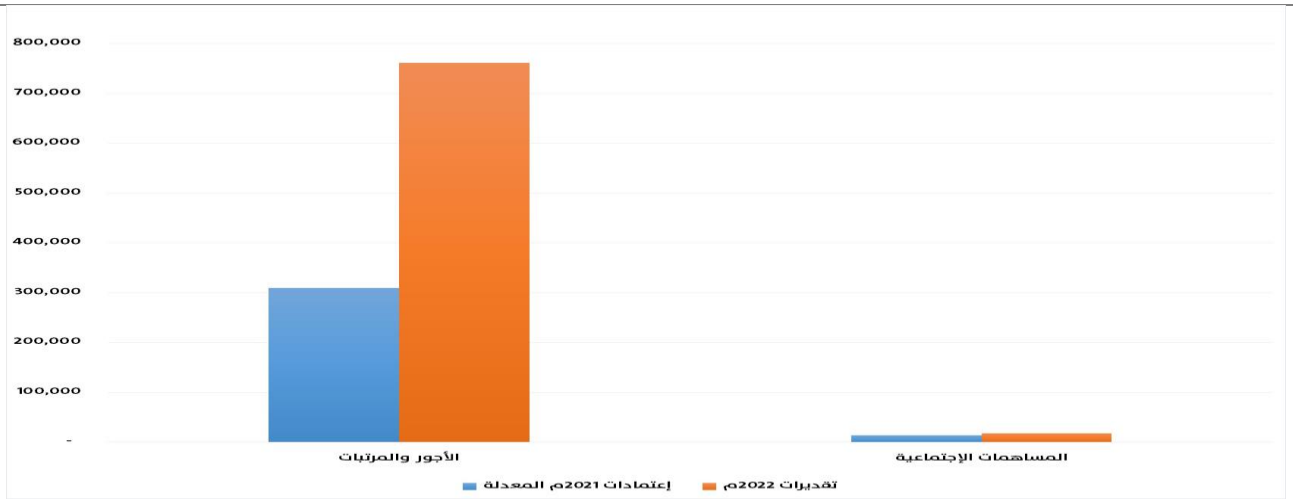

بـ/ شراء السلع والخدمات :

تـم تقـدير شـراء السـلع والخـدمات بحـوالي 458.8 مليـار جنيـه تمثـل نسـبة 14% مـن إجمـالي المصـروفات بمعـدل زيـادة 138% عـن موازنـة العـام 2021م المعدلـة وذلـك لمقابلـة تكلفـة السـلع والخـدمات والبـرامج الضـرورية للـوزارات والوحـدات ومتطلبـات الأجهـزة الدفاعيـة والأمنيـة والوحـدات الإيراديـة التـى تسـاهم فـى تعظـيم الإيـرادات ودعـم البحـث العلمـى والمراكـز البحثيـة والجدول رقم (11) يوضح تفاصيل ذلك:

جدول رقم (11)

تقديرات شراء السلع والخدمات للعام 2022م

مليون جنيه

الرمز	البيان	إعتمادات 2021م المعدلة	تقديرات 2022م	الزيادة/ النقصان
22	**شراء سلع وخدمات**	**192,600**	**458,818**	**138%**

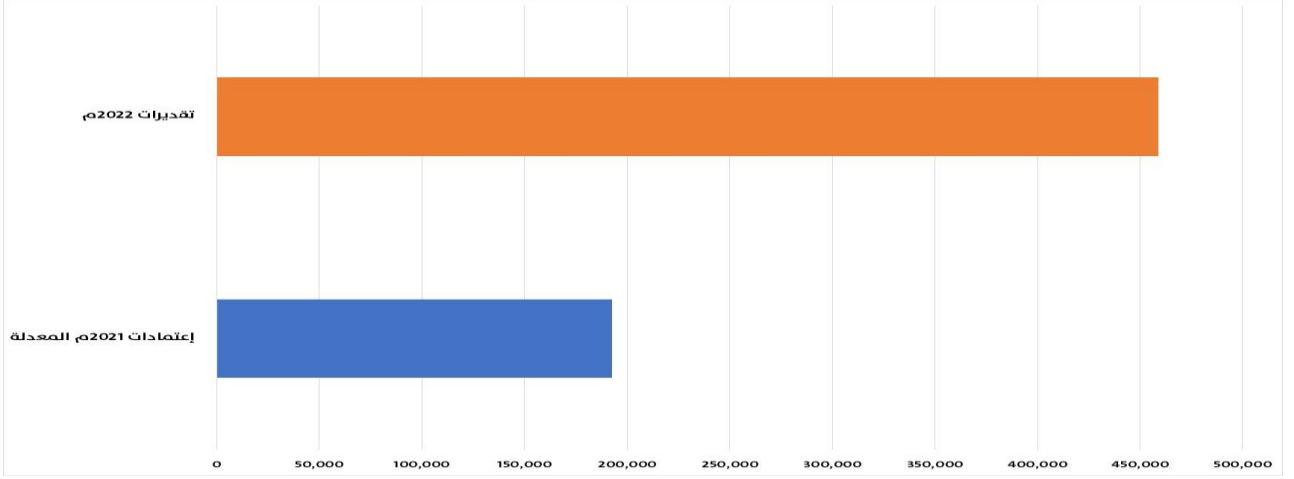

ج/ تكلفة التمويل :

تـم تقـدير تكلفـة التمويـل بموازنـة العـام 2022م بحـوالى 8.0 مليـار جنيـه وتشـمل تكلفـة القـروض المحليـة(أرباح شـهامة والصـكوك) وبمعـدل نقصـان 82% عـن موازنـة العـام 2021م المعدلـة ويعـزى ذلـك لتوقـف السـحب علـى القروض الأجنبية والجدول رقم (12) يوضح تفاصيل ذلك:

جدول رقم (12)

تقديرات تكلفة التمويل للعام 2022م

مليون جنيه

البيان	إعتمادات 2021م المعدلة	تقديرات 2022م	الزيادة/ النقصان
القروض الخارجية	36,818	0	-100%
شهامة وصكوك	7,500	8,000	7%
إجمالي تكلفة التمويل	**44,318**	**8,000**	**-82%**

د/ الإعانات:

بلغت تقديرات الإعانات بموازنة العام 2022م بمبلغ 972 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها 10% عن موازنة العام 2021م المعدلة تمثل نسبة 29% من إجمالي المصروفات وتشمل دعم الهيئات الإعلامية بحوالي 4.0 مليار جنيه ودعم مؤسسات التعليم العالي بحوالي 36.7 مليار جنيه ودعم السلع الإستراتيجية بحوالي 931 مليار جنيه وقد سجل دعم السلع الإستراتيجية نسبة زيادة 7 % عن إعتمادات العام 2021م المعدلة ويعزى ذلك للتدرج في إعادة هيكلة دعم السلع الإستراتيجية والجدول رقم (13) يوضح ذلك:

جدول رقم (13)

تقديرات الإعانات للعام 2022م

مليون جنيه

الرمز	البيان	إعتمادات 2021م المعدلة	تقديرات 2022م	الزيادة/ النقصان
241	دعم الهيئات الاعلامية	1,200	4,000	233%
242	دعم مؤسسات التعليم العالى	15,744	36,744	133%
243	**دعم السلع الإستراتيجية :**	**866,690**	**931,000**	**7%**
2431	المحروقات	204,455	60,000	-71%
2432	دعم الكهرباء	308,245	735,000	138%
2433	دعم القمح	203,989	17,000	-92%
2434	دعم الدواء	150,000	119,000	-21%
إجمالي الاعانات		**883,634**	**971,744**	**%10**

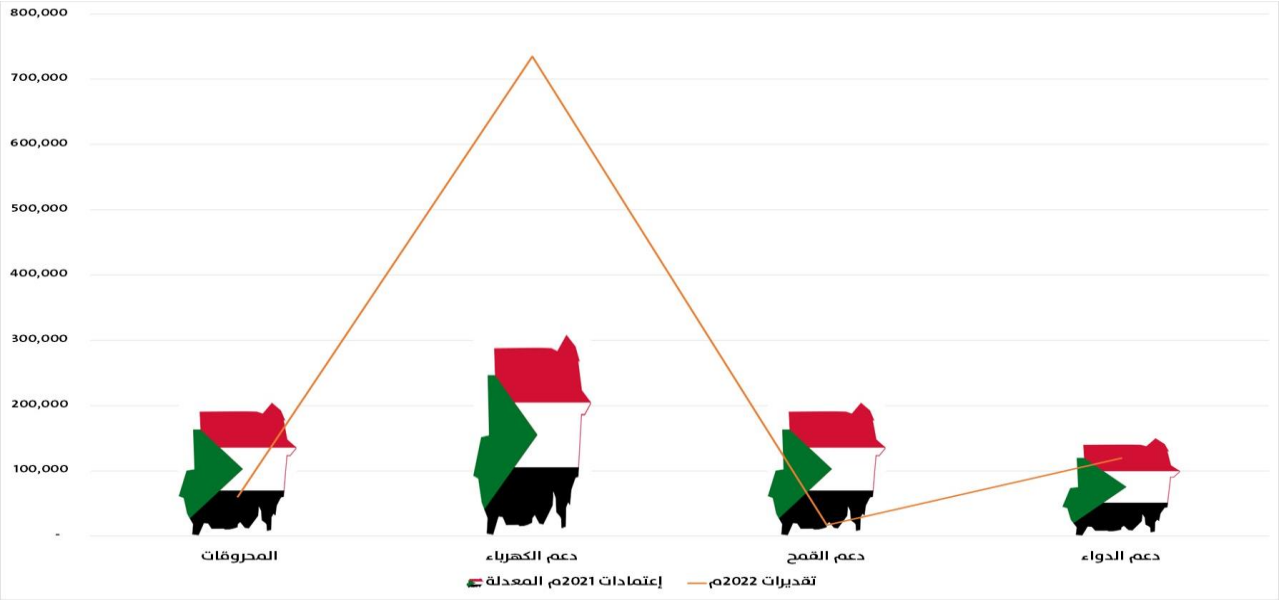

هـ /المنح :

تم تقدير المنح في موازنة العام 2022م حوالي 739,425 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها 9% عن موازنة العام 2021م المعدلة تمثل نسبة 22% من إجمالي المصروفات منها مبلغ 10.0 مليار جنيه عبارة عن الإشتراك في المنظمات الدولية والإقليمية ومبلغ 729,425 مليار جنيه تحويلات للولايات وهي تمثل نسبة 30% من الإيرادات النقدية والجدول رقم (14) يوضح تفاصيل ذلك.

جدول رقم (14)

تقديرات المنح للعام 2022م

مليون جنيه

الرمز	البيان	إعتمادات 2021م المعدلة	تقديرات 2022م	الزيادة/ النقصان
262	المنظمات الدولية	20,455	10,000	-51%
2621	الاشتراك فى المنظمات الدولية والاقليمية	20,455	10,000	-51%
263	لوحدات أخرى للحكومة العامة	500,137	729,425	46%
2631	التحويلات الجارية:	258,508	395,139	53%
2631-1	التحويلات الجارية للولايات	230,537	375,790	63%
2631-2	نصيب الولايات المنتجة للبترول	27,971	19,349	-31%
2632	التحويلات الرأسمالية	241,629	101,608	-58%
2632-1	تحويلات بالمكون المحلي	61,962	101,608	64%
2632-2	تحويلات بالمكون الأجنبي	179,667	0	-100%
2633	التزامات اتفاقية سلام جوبا	159,908	232,678	46%
26	**إجمالي المنح**	**680,500**	**739,425**	**9%**

ز/ المنافع الإجتماعية :

قدرت المنافع الإجتماعية بموازنة العام 2022م بحوالي 346 مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها 24% وبإستبعاد برنامج دعم الأسر السودانية (ثمرات) تصبح نسبة الزيادة 109% عن موازنة العام 2021م المعدلة وتمثل نسبة 10% من إجمالي المصروفات لمقابلة الدعم المباشر وغير المباشر للأسر الفقيرة بجانب مقابلة الصرف على الدعم الصحى والجدول رقم (15) يوضح تفاصيل ذلك:

جدول رقم (15)

تقديرات المنافع الإجتماعية للعام 2022م

مليون جنيه

البيان	إعتمادات 2021م المعدلة	تقديرات 2022م
الصندوق القومى لدعم الطلاب	60	120
دعم الانشطة الاجتماعية	12,790	2,500
دعم الاسر الفقيرة	3,240	14,480
دعم العلاج بالخارج	250	1,199
دعم الادوية المنقذة للحياة	65,000	82,582
دعم العمليات بالمستشفيات	2,500	8,500
دعم العلاج بالحوادث	1,500	12,000
مشروع توطين العلاج بالداخل	600	3,500
علاج نزلاء السجون والحراسات	50	90
غذاءات نزلاء السجون	2,700	4,500
التأمين الصحي	48,470	130,647
خدمات صحية اخرى(الامراض الوبائيةوعلاج مصابى الثورة)	12,000	16,000
حزم الرعاية الصحية الاولية	0	2,000
مستشفى السلام للقلب	1,425	2,250
برنامج دعم الاسر السودانية(ثمرات)	112,500	60
معاشات الجزيرة	555	2,374
منح المعاشات والتأمينات الاجتماعية (القطاع العام والخاص)	14,424	62,880
اجمالي المنافع الاجتماعية	**278,064**	**345,682**

و/ المصروفات الأخرى:

قدرت المصروفات الأخرى بحوالي 15 مليار جنيه لموازنة 2022م بنسبة زيادة 199% عن موازنة العام 2021م المعدلة ويعزى ذلك لمقابلة تكلفة الإستعداد للإنتخابات.

ثالثا: إقتناء الأصول غير المالية (التنمية القومية)

تم تقدير إقتناء الأصول غير المالية للعام 2022م مبلغ 373 مليار جنيه عبارة عن المكون المحلي فقط ، بنسبة زيادة قدرها 216% عن موازنة العام 2021م المعدلة والجدول رقم (16) يوضح تفاصيل ذلك:

جدول رقم (16)

تقديرات الأصول غير المالية (التنمية القومية) للعام 2022م

مليون جنيه

البيان	إعتمادات 2021م المعدلة			تقديرات 2022م		نسبة التغير من المحلي
	محلي	أجنبي	الجملة	محلي		
قطاع الزراعة والري والثروة الحيوانية	19,523.9	9,648.0	29,171.9	91,855.0		370%
قطاع النفط والمعادن	45,528.7	157,500.0	203,028.7	110,330.0		142%
قطاع الصناعة	1,091.7	1,250.0	2,341.7	6,550.0		500%
قطاع النقل والطرق والجسور	4,544.0	4,750.0	9,294.0	7,619.0		68%
قطاع التنمية الاجتماعية	21,990.9	25,110.0	47,100.9	95,515.0		334%
القطاع المتنوع	25,321.0	0	25,321.0	61,000.0		141%
الجملة الكلية	**118,000.2**	**198,258.0**	**316,258.2**	**372,869.00**		**216%**

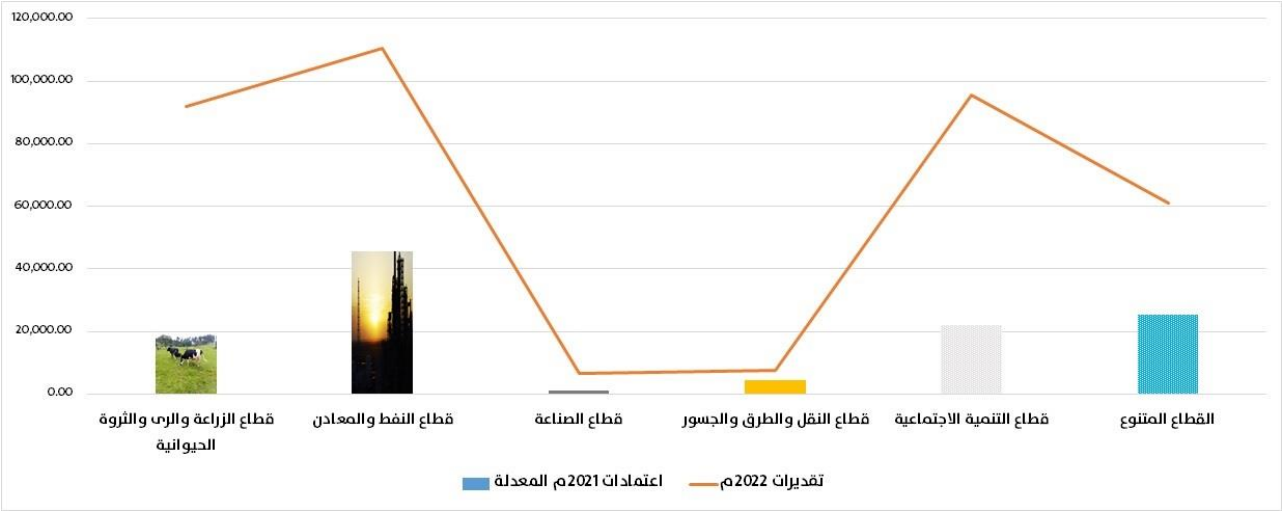

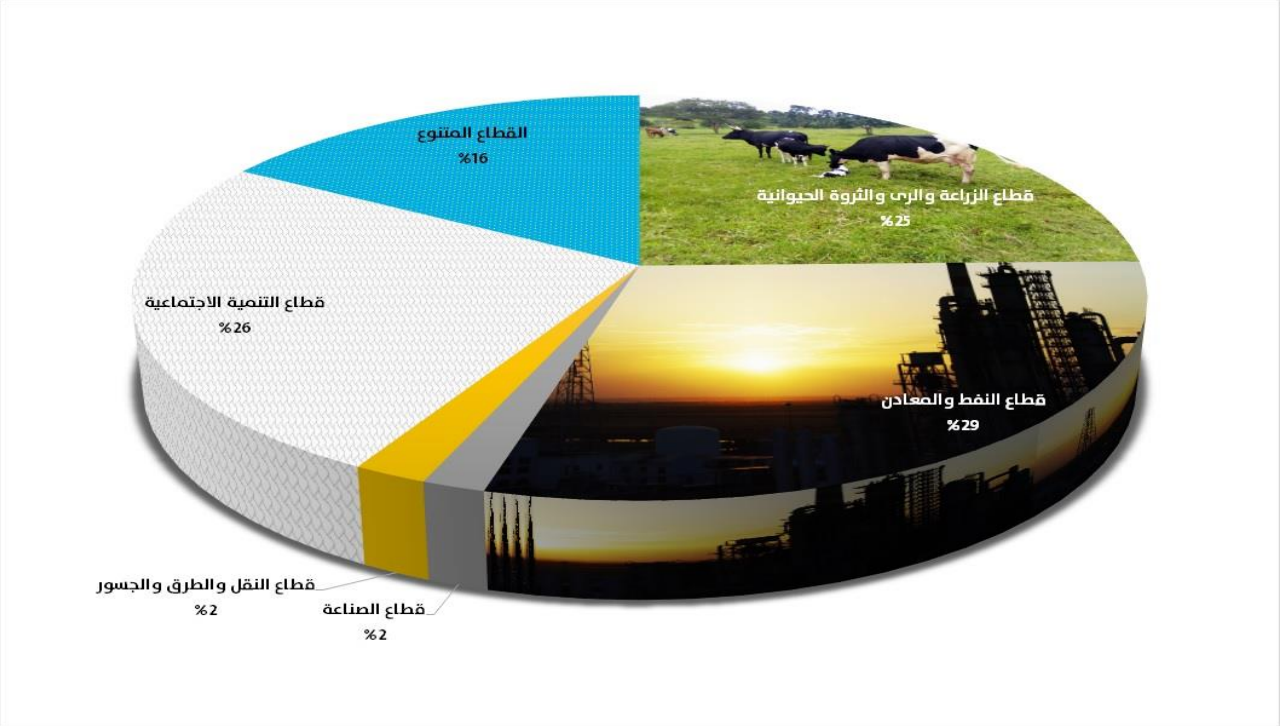

رابعا:التمويل الداخلي وأدوات الدين

يتوقع أن يتم تغطية العجز البالغ قدره 363 مليار جنيه من أدوات الدين الداخلي والإستدانة من البنك المركزي بمبلغ 374 مليار جنيه ومبلغ 11.0 مليار جنيه من الأصول المالية والجدول رقم (17) يوضح ذلك

جدول رقم (17)

تقديرات الأصول المالية والخصوم للعام 2022م

مليون جنيه

البيان	إعتمادات 2021م المعدلة	تقديرات 2022م	التغير%
صافي المعاملات في الأصول المالية والخصوم	**247,200**	**362,788**	**47%**
صافى اقتناء الاصول المالية	**23,111**	**11,000**	**-52%**
إكتتاب في حصص جديدة	26,111	15,000	-43%
بيع حصص (-)	3,000	4,000	33%
صافى تحمل الخصوم	**270,311**	**373,788**	**38%**
محلية(التمويل الداخلي وأدوات الدين)	**124,668**	**373,788**	**200%**
شهادات المشاركة	**6,000**	**6,000**	**0%**
إصدارات خلال العام	8,000	10,000	25%
سداد إصدارات سابقة خلال العام (-)	2,000	4,000	100%
سندات خزانة	**0**	**40,000**	**0**
إصدارات خلال العام	0	40,000	0
سداد إصدارات سابقة خلال العام (-)	0	0	0

البيان	إعتمادات 2021م المعدلة	تقديرات 2022م	التغير%
صكوك الإستثمارات الحكومية	**86,500**	**17,500**	**-80%**
إصدارات خلال العام	88,000	20,000	-77%
سداد إصدارات سابقة خلال العام (-)	1,500	2,500	67%
الضمانات	**-17,832**	**70,000**	**-493%**
إصدارات خلال العام	10,484	100,000	854%
سداد إصدارات سابقة خلال العام (-)	28,316	30,000	6%
التمويل المصرفي	**52,000**	**297,583**	**472%**
إقتراض خلال العام	52,000	332,583	540%
سداد خلال العام (-)	0	35,000	0%
سداد المتأخرات	**2,000**	**57,295**	**2765%**
اجنبية - التمويل الخارجى	145,643	0	0
السحب من القروض خلال العام	242,925	0	0
سداد اصل القروض خلال العام (-)	97,282	0	0

أبرز محاور الإنفاق لموازنة العام 2022م:

بالإضافة إلى الصرف على المشروعات والبرامج المستمرة فقد ركزت الموازنة على زيادة الصرف على بعض البرامج والمشروعات والتي إدرج بعضها لأول مرة بالموازنة وتتمثل في :

برامج الحماية الإجتماعية:

تم التركيز في موازنة العام 2022م على تنفيذ حزم من برامج الحماية الاجتماعية بهدف إحداث التوافق والوئام بين أفراد المجتمع وتخفيض أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي بتحسين معاش الناس وذلك من خلال :

1. تحسين أجور العاملين بالدولة بزيادة الحد الأدنى للأجور وتحسين بعض العلاوات والبدلات للعاملين بالدولة بما في ذلك المعلمين وأساتذة الجامعات
2. تقوية شبكة الحماية الإجتماعية بزيادة إعتمادات العلاج المجاني – التوسع في دعم الأدوية المنقذة للحياة وأمراض القلب والكلى والسرطانات – التوسع في التأمين الصحي بتغطية عدد (7) مليون أسرة وزيادة فئات التحمل- الإستمرار في زيادة رأسمال شركة سلعتي- الإستمرار في دعم الأسر الفقيرة – رصد إعتمادات لمصابي الثورة بالداخل والخارج- رصد إعتمادات لدعم الدواء

تعداد السكان والمساكن السادس والتعداد الزراعي الشامل

ظل إجراء التعدادين السكاني والزراعي من أكبر التحديات التي تواجه الدولة وتوثر في أداء أجهزتها التنفيذية لعدم توفر البيانات الدقيقه التي تبنى عليها الخطط والبرامج حيث تم الإتفاق على أن تتحمل حكومة السودان نسبة 53% من التكلفة الكلية للتعدادين على أن يتم تمويل 47% من التكلفة من المانحين لتكملة التزامات المرحلة التحضيرية التى بدأت فى العام 2021م

تنفيذ المشروع :

يتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل :

1. المرحلة التحضيرية : ويتم في هذه المرحلة إنجاز معظم أنشطة المشروع والتي تشمل وضع الخطط المالية والإدارية وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل وتعيين وتدريب الكوادر البشرية وكل الترتيبات الفنية والمالية الإدارية اللازمة بما فيها تحديد المناطق الجغرافية وقوائم الأسر والإستبيانات واجراء التعداد الإختباري وغيرها .

2. مرحلة إجراء التعداد الذي كان من المخطط له أن يكون خلال الفترة 15 -30 أبريل 2022 م حيث تتم عملية العد ومقابلة كل الأسر المعدة في القوائم التي تم حصرها في المرحلة التحضيرية .

3. مرحلة تحليل ومعالجة البيانات والوصول إلى النتائج والتصديق عليها وإعتمادها ومن ثم نشرها .

تم رصد إعتمادات مقدرة بموازنة العام 2022م لتنفيذ المراحل التحضيريه حتى يتم التعداد في الموعد المحدد له .

الحوسبة والتحول الرقمى:

تهدف الموازنة إلى تحقيق طفرة نوعية في المجال التقني والذي يفضي للتطور والتقدم ويحقق التميز والجودة والكفاءة والمواكبة والإستغلال الأمثل للموارد

تم رصد إعتمادات بموازنة العام 2022م للإستمرار في الحوسبة و التحول الرقمى من خلال تنفيذ حزمة برامج بموازنة العام 2022م يتمثل أهمها في

1. توفير أنظمة وأجهزة مشروع حوسبة ديوان الضرائب والفوترة الإلكترونية والربط الشبكي للديوان.

2. توفير الأجهزة والأنظمة الخاصة بالتفتيش والمراقبة للمطارات والمعابر الحدودية.
3. الإنتقال الى المرحلة الثانية من نظام الخزانة الواحدة - تطوير وتشغيل نظام التحصيل الإلكترونى وحوسبة المرتبات والأرشفة الإلكترونية -أنظمة حماية المعلومات وتأهيل مركز البيانات بوزارة المالية.
4. توفير الأجهزة والأنظمة الخاصة بتطوير الإذاعة والتلفزيون ومركز بيانات البث الإذاعي والتلفزيوني .

برامج السلام والتنمية المتوازنة:

- ظلت مسألة تحقيق التنمية المتوازنة بين كل ولايات السودان محورا وهدفا أساسيا في مجهودات الحكومة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى ربوع البلاد لإزالة التباين والتفاوت في معدلات التنمية بين مختلف الولايات
- وقد شرعت الحكومة الإنتقالية فور توليها مقاليد الحكم في البلاد فى تحديد أولوياتها للمرحلة الإنتقالية وتبني مشروع اقتصادي نهضوي يستهدف في المقام الأول إزالة جذور أسباب النزاع وتحقيق السلام المستدام فى كافة أرجاء الوطن العزيز إضافة لتحقيق التنمية المتوازنة المستدامة.
- الإستثمار فى السلام من أجل التنمية المستدامة يعنى الإستثمار في الإحتياجات الأساسية للإنسان في السودان وستحقق عائدات السلام في العديد من المجالات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، كما أن تحقيق السلام هو الضمان لتنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وقد تم تخصيص إعتمادات في موازنة العام 2022م لتنفيذ إتفاقية سلام جوبا في عدة بنود من الموازنة (الصرف الجاري والتنموي) لتغطي جانب من التزامات الإتفاق في ظل غياب المانحين الذين أرتكز عليهم تنفيذ إحتياجات السلام .

الخاتمة :

إن تحقيق أهداف الموازنة رهين ببذل الجهد وحسن التخطيط وإحكام المتابعة والتقييم والتصويب والمراجعة فالغايات السامية تتطلب عملا دؤوبا وعزما أكيدا في الجهاز التنفيذي وتنسيقا وحفزا ومراقبة من الجهاز التشريعي ومساندة ومشاركة من المجتمع بقطاعاته المختلفة بما فيها شريحة النساء والشباب حتى نبلغ الغايات المنشودة ، عاقدين العزم ومتوكلين على الله ، نضع بين أيديكم هذه الوثيقة ، سائلين الله أن يبارك في المسعى ويكلل الجهود بالتوفيق والسداد.